

سلسلة تقارير أسبار

رقم (431)

ردمء: 2961-4074

ISSN: 2961-4074

سوريا الجديدة أمام مفترق طرق

لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي



مللقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

رقم الإيداع: 1446/3664



مركز أسبار
ASBAR CENTER

30 Years
منذ 1994



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
- د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى:
- أ. د. خالد الثبتي
- نائب رئيس الهيئة الإشرافية :
- د. فهد الغفيلي
- د. علي الوهيبي: الأمين العام
- د. سكيانة الشيخ - مساعد الأمين العام
- التحرير:
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد
- لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي
- أ. سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)
- د. سعود كاتب (نائب رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة *
- م. أسامة محمد مكي الكردي
- د. بسمة مزيد التويجري
- د. تركي نجر بن القبلان
- أ. جمال جميل ملائكة
- د. خالد محمد باطرفي
- أ. د. صدقه بن يحيى فاضل
- د. عبدالرحمن محمد الشبيب
- د. مطير سعيد الرويحي
- د. ناصر المري

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية





تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تتم طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر إبريل 2025م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثروا الحوار بأرائهم البناءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (سوريا الجديدة أمام مفترق طرق)، وأعد ورقتها الرئيسة د. صدقة فاضل، وعقب عليها كلٌّ من: م. أسامة كردي، وأ. سليمان العقيلي، وأدار الحوار حولها د. بسمة التويجري.





المحتويات

• الصفحة	• الموضوع
1	تمهيد
3	الملخص التنفيذي
6	الورقة الرئيسية
19	التعقيبات
26	المداخلات حول القضية
26	النظام الأنسب لسوريا خلال المرحلة الانتقالية: مركزية منضبطة، أم ديمقراطية مؤسسية؟
27	سوريا بين تهديد العدو الخارجي، ومخاطر الانقسام الداخلي.
28	أولوية الاستقرار الاقتصادي في سوريا: ضرورة لا تحتل التأجيل.
30	العقوبات الاقتصادية، ومستقبل سوريا.
32	التحديات الرئيسية أمام استقرار سوريا الجديدة.
34	النفوذ الإيراني في سوريا: تحديات المواجهة، وإستراتيجياتها.
37	الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه سوريا: استثمار لحالة الضعف لفرض واقع تقسيمي دائم.
39	الموقف العربي لمواجهة التدخلات الخارجية، والتحديات الإقليمية.
40	الحضور السعودي في المشهد السوري: بُعْدُ إستراتيجي يتجاوز حدود الجغرافيا.
43	التوصيات
44	المصادر والمراجع
45	المشاركون



الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية "سوريا الجديدة أمام مفترق طرق"، وقد قدّم د. صدقة فاضل في الورقة الرئيسة سردًا تاريخيًا وافيًا لنشأة الدولة السورية مسلطًا الضوء على دمشق؛ باعتبارها من أقدم عواصم العالم، كما عرض سردًا تاريخيًا للأوضاع السياسية في سوريا منذ قيام المملكة السورية العربية عام 1920م، مرورًا بعدد من الانقلابات، وحتى وصول نظام الأسد الدكتاتوري إلى سدة الحكم عام 1970م، واستمراره في السيطرة على الشعب السوري لأكثر من نصف قرن. وتطرقت الورقة- أيضًا- إلى تاريخ الثورة السورية منذ اندلاعها عام 2011م، وحتى نجاحها في طرد النظام الحاكم عام 2024م مع استعراض مفصل لما تمخض عنها من قتلٍ، وتشريدٍ، وتدميرٍ للبنى التحتية في البلاد، كما ناقشت الورقة مسألة الاستقرار السياسي الحقيقي بعد الثورة، وكيفية تحقيقه، وما خيارات السلطة الانتقالية الحالية؟ وناقشت- أيضًا- بعض النتائج المهمة للأحداث الأخيرة في سوريا، والدستور الجديد الذي يتم العمل عليه حاليًا. وتناولت الورقة دور المملكة العربية السعودية في الأزمة السورية خلال مختلف مراحلها، وما بذلته، وما زالت تبذله من جهودٍ سياسية، ومادية في سبيل حل هذه الأزمة، كما أُشير إلى عددٍ من المقترحات الجديرة بالاهتمام لتحقيق مستقبلٍ سياسيٍ مستقرٍ لسوريا. أما تعقيب م. أسامة الكردي؛ فقد سلط الضوء- بشكلٍ تفصيلي- على المؤثرات الخارجية في استقرار سوريا؛ فتناول الأدوار التركية، والإيرانية، والروسية، والعراقية، والأمريكية، والإسرائيلية، والقطرية، إضافة إلى دور حزب الله، والدور المشرق للمملكة العربية السعودية، ويرى م. أسامة أن الجانب الاقتصادي كعامل داخلي مؤثر لم يحظَ بالاهتمام الكافي خلال فترة الحكم الانتقالي؛ وذلك على الرغم من أهميته في استقرار المجتمعات. وأما أ. سليمان العقيلي؛ فقد ركّز- في تعقيبه- على أن تحقيق العدالة الانتقالية هو شرط لا يمكن الاستغناء عنه للمصالحة الوطنية، ومنع تكرار جرائم الماضي في المستقبل، وتناول- بشيء من التفصيل- الدور العربي، والإقليمي في الأزمة، وكذلك الدور التركي، كما أشار- في سياق حديثه عن التحدي الإسرائيلي- إلى أن مصالح إسرائيل في سوريا تختلف اختلافاً كبيراً عن مصالح الدول الغربية؛ حيث تتركز على التأثير الذي تمارسه تركيا، وإيران في مناطق قريبة من حدودها، وكذلك ناقش التعقيب عددًا من النقاط المتعلقة بالإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن، والاستقرار في ظل الحكم الجديد.



وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور التالية:





ومن أبرز التوصيات التي انتهى إليها المتحاورون في ملتقى أسبار حول القضية ما يلي:

إقامة شراكات سورية - سعودية للنهوض
ببعض قطاعات الاقتصاد السوري، مثل:
الزراعة، وتربية الأغنام، وإنتاج الأعلاف،
وتصديرها إلى المملكة.

تتحي الحكومة السورية - بشكل كامل - عن
الخلافت، والصراعات الإقليمية، والدولية،
والتركيز فقط على التنمية المحلية خلال
السنوات الخمس القادمة.

تعزيز المنظومة الاستخباراتية في وزارة
الداخلية السورية للقيام بعمل وقائي
يجهض أية محاولات للإخلال
بالأمن، والاستقرار.

العمل على كل ما من شأنه تقوية
الجبهة الداخلية، هذا مع مراعاة التنوع
الإثني، والعرقي، والطائفي؛ حتى يكونَ
عنصرًا من عناصر قوة المجتمع السوري.

تشكيل "لجنة صفح، وعفو" لطى صفحة
الماضي، ومنع الثأر، والتوترات السياسية
المحتملة مع ضمان محاكمة عادلة، وشفافة
لكل من تلطخت أيديهم بالدماء.

الورقة الرئيسة: د. صدقة فاضل

إن حديث الساعة في المنطقة العربية- الآن- هو عن القضية الفلسطينية، وعن سوريا، والوضع السياسي الذي ستستقر عليه بعد طرد الديكتاتور المجرم بشار الأسد، وإنهاء حكم آل الأسد الدموي الذي جثم على صدور السوريين لحوالي نصف قرن، كمانرى وجوب مناقشة ما حدث بالفعل في سوريا؛ بدءاً من 8 ديسمبر 2024م بموجب المحاور الآتية:

- ما حصل في سوريا بالنسبة للعرب، وفي مقدمتهم المملكة.
- ما حصل بالنسبة للقوى الإقليمية، والعالمية المعنية.
- أهم الجماعات، والميليشيات السورية.
- كيف تتم الوحدة السورية؟
- كيف سيعمل النظام السياسي الجديد؟
- الفترة الانتقالية.
- سوريا: رؤية مستقبلية.



تعتبر الدولة العربية الشقيقة سوريا
إلى جانب العراق من أقدم أماكن
الحضارة البشرية، وتعتبر عاصمتها
دمشق أقدم مدينة في العالم

وتعرف- أيضًا- بـ "الشام"، وقد عُزِّبَ معظمها في القرن الحادي عشر الميلادي، وخلال العصور الوسطى؛ وذلك بعد فتحها سنة 636هـ، وأصبحت حاضرة الدولة الأموية ثاني أكبر دولة في التاريخ؛ من حيث المساحة، وقد استمر حكم الأمويين 132 عامًا، ثم جاء الحكم العباسي، ثم العثماني؛ ليشمل سوريا، ويستمر لحوالي أربعة قرون (1516-1918م)، وكانت بها حكومة ديمقراطية إلى أن استولى حزب البعث الاشتراكي العربي على السلطة عام 1963م، وأسس نظام الحزب الواحد، وكان النظام اشتراكيًا، ولكن تم التخلي التدريجي عن معظم الاشتراكية؛ وذلك ابتداء من العام 2000م، واندلعت- عام 2011م- الثورة الشعبية السورية أساس اضطراب سوريا الراهن، وقابلها نظام الأسد البائد بالقمع، والتكيل، الأمر الذي أدى إلى دمار هائل، وكارثة إنسانية مدمرة، ومساحة سوريا: 118180 كم²، وعدد سكانها 23 مليون نسمة، معظمهم: مسلمون سُنة، وهناك العديد من فئات الشعب المختلفة.



أما عن الطرفين المتحاربين؛ فإن جانب النظام كان معه: الجيش السوري النظامي، وقوة الدفاع الوطني التي تُعرف بـ(الشبيحة)، كما كان معه: حزب الله، وإيران، وروسيا، وميليشيات شيعية غير سورية، أما القوى المقاومة؛ فتتألف أعضاؤها من الائتلاف الوطني السوري، والجيش السوري الحر، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة، ومجلس سوريا الديمقراطية، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وغيرها.



وقد قامت المملكة العربية السورية عام 1920م، ثم قامت ثورة أُعْلِنَ -عقبها- قيامُ الجمهورية، وانتُخِبَ محمدُ العايد كأول رئيس لها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم نالت سوريا استقلالها الكامل سنة 1946م

ومن بعد ذلك شهدت سوريا عدة انقلابات عسكرية؛ بدءًا من انقلاب حسنى الزعيم، ثم انقلاب سامي الحناوي، وانقلاب أديب الشيشكلي، واتحدت مع مصر (1958-1961م)، ثم جاء نظام ناظم المقدسي، وفي عام 1970م قام انقلاب أوصل وزير الدفاع حافظ الأسد إلى السلطة، ومن هنا بدأت المأساة السورية.

ثم اندلعت حرب 1967م، وحرب 1973م، كما هو معروف، وعام 1973م- أيضًا- أُقِرَّ دستورٌ جديدٌ كَرَّسَ نظامَ الحزبِ الواحدِ، واعتبار حزب البعث العربي الاشتراكي "قائدًا للامة"، ومات حافظ الأسد عام 2000م، وتولى ابنه بشار الأسد السلطة خلفًا لوالده بعد تعديل سينمائي في الدستور تناول سِنَّ بشارٍ، ولم يزح الأخير عن السلطة إلا يومَ 8 ديسمبر 2024م، وكان قد صدر عام 2012م دستورٌ جديدٌ بعد الثورة الشعبية العارمة التي نجحت في ديسمبر 2024م في طرد بشار الأسد، وهروبه إلى روسيا، وتولى محمد الجولاني السلطة مؤقتًا، والفترة انتقالية تم تحديدها بثلاثة أشهر، وسيتم- خلالها- مراجعة آخر دستور (2012م)، وتعديله، وسنلقي بعض الضوء على الفترة الانتقالية، وما سيتمخض عنها من قرارات مصيرية بالنسبة لسوريا، ومن حولها؛ علمًا بأن هذه الفترة قصيرة جدًّا، ويُستحسن أن تمتد لسنتين على الأقل، وهناك نية لتمديدتها لأربع سنوات.



وقد صدر الدستور، المعمول به حتى
الآن يوم 27/2/2012م؛ ليقيم نظامًا رئاسيًا
ديمقراطيًا المظهر، وديكتاتوريًا المخبر

إذ يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة عبر مجلس وزراء يعينه هو، أما السلطة التشريعية؛
فهي- شكليًا- في يد مجلس الشعب المكون من 250 عضوًا منتخبًا لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد،
وتتولى المحكمة الدستورية العليا السلطة القضائية في البلاد.

الانتقال الصعب:



معروف أن سوريا تعاني منذ استقلالها من استحكام
قلة قليلة (عسكرية) مستبدة، ودموية من شعبها؛
وذلك باستيلائهم على السلطة فيها، والحكم؛ بما
يخدم مصالح تلك القلة على حساب حرية غالبية
الشعب السوري الأبي، وكرامته، ومصالحه

وقد تضاعف ضرر هذا الاستبداد السياسي في سوريا منذ حوالي خمسة عقود؛ وذلك إثر استيلاء
حافظ الأسد على السلطة في دمشق، ثم توريثه السلطة- في مسرحية سياسية سخيفة- لابنه
بشار؛ مكرسًا- بذلك- نظامًا فئويًا، وطائفيًا إرهابيًا، ومدمرًا.
وهذا الاستبداد (الطائفي) الغاشم، والمهين أدى- بالضرورة- لتذمر الشعب السوري، واستيائه؛ ومن
ثم ثورته؛ لتنضمّ سوريا إلى موجة الثورات العربية التي بدأت عام 2011م؛ فشمر النظام الأسدي،
ومؤيدوه عن سواعدهم، ووجهوا آلة القتل، والتفكيك، والتدمير لديهم، والمتمثلة في الجيش
الطائفي الذي أسسوه لقتل أبناء الشعب الثائرين، والمعارضين لنظام الطاغية الأسد، والمطالبين
برحيله، وفي البدء كان صراعًا بين شعب أعزل يطالب- سلّمًا- بحقه في اختيار حكومته ونظام
مستبد... هيمن على السوريين طويلًا، وسامهم سوء العذاب، وشرذ حوالي نصفهم، وأضعف
حالهم، وأنهلك بلادهم.



ولكن سرعان ما تحول ذلك الحدث إلى صراع سوري - إقليمي؛ وذلك عندما تدخلت قوى إقليمية لجانب النظام (إيران، وغيرها)، وقوى إقليمية أخرى (تركيا، وقطر، وغيرها) لصالح المعارضة التي تجسدت- بالبدء- في "الائتلاف الوطني السوري"، وما يعرف بـ "الجيش الحر"، ثم سرعان ما دخلت قوى عالمية لساحة هذا الصراع: بعضها مع النظام الأسدي (روسيا)، وأخرى لجانب المعارضة (أميركا، وحلف ناتو)؛ فتحول ذلك الصراع الذي بدأ في مدينة "درعا" السورية، إلى صراع سوري- إقليمي- عالمي.

ولقد صدر الدستور المعمول به حتى الآن يوم 27/2/2012م؛ وذلك ليقيم نظامًا رئاسيًا ديمقراطيًا المظهر، وديكتاتوريًا المخبّر كما أسلفنا، وبعد 13 سنة من مقاومة نظام بشار الأسد الجائر تمكنت قوى المقاومة من دحر هذا النظام الفاشي، والاستيلاء على السلطة، وإعادتها إلى الشعب السوري بعد أن اغتصبها الطغاة آل الأسد، ودخلت سوريا- كما يحصل دائمًا في حالتها- في نفق شبه مظلم، لا يعرف المراقبون بالضبط كيف، ومتى ستخرج منه؟ وتعود معافاة في وضع أفضل مما كانت عليه؛ إذ إن السبب الأول لهذا الاضطراب الكارثي الذي لحق بالشام هو الديكتاتورية القمعية الإجرامية التي جثمت على صدور السوريين حوالي نصف قرن؛ فقامى منها الشعب السوري مُرَّ الأَمَرَيْن؛ فحتى نهاية سنة 2024م قُدر عدد القتلى في هذه الحرب الأهلية السورية بحوالي مليون شخص؛ منهم: أطفالٌ، ونساءٌ، وهناك ملايين فروا، وشردوا من منازلهم، وَقَدَّرَ البعض عددهم بحوالي 11 مليون نسمة؛ أي: حوالي نصف السكان، هذا إضافة إلى تدمير أجزاء مهمة من البنية التحتية السورية.

ويفصف علماء السياسة الأخطاء، والخطايا التي ترتكبها الديكتاتورية القمعية في حق شعبها، وأمتها؛ إذ دائمًا ما تتلخص في أربع خطايا: الاستيلاء على السلطة بطريق غير مشروع، والحكم لمصلحة الديكتاتور، ومن معه، واحتكار وسائل الإكراه، واختصار الدولة في شخص الديكتاتور مع صعوبة إزاحة الطغاة؛ فدون إزاحتهم خرب الفتاد، وحروب شعواء، وكل هذه الخطايا ارتكبتها أسرة الأسد، وزادت عليها؛ فلا يوجد في هذا العصر مَنْ فعل فعلهم، وأجرم إجرامهم، وكانت الضحية هي الشعب السوري.



وللمرة الألف تثبت إسرائيل أنها عدو متربص بسوريا، وبكل العرب؛ فقد استغل التحالف الصهيوني- الاستعماري فرصة انشغال سوريا في أمورها، وسقوط النظام الأسدي الذي كانت إسرائيل تدعمه؛ فقامت بشن هجوم عسكري كاسح على الجيش السوري بمختلف وحداته؛ مما أدى إلى تدمير حوالي 80% من هذا الجيش.



وبجب ألا ننسى ما يفعله التحالف الصهيوني- الاستعماري بالمنطقة، وما تقوم إسرائيل به من مؤامرات، وأعمال تخريبية، وإرهابية ضد الفلسطينيين، وضد العرب بصفة عامة؛ فمنذ أن زرع هذا الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي، والمنطقة في اضطراب، وقلق، ويكفي أن نذكر- هنا- أن معظم ما يجري بهذه المنطقة من مآسي كان الكيان الصهيوني وراءها مباشرة، أو غير مباشرة؛ إذ قال ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل ذات مرة: " لا يمكن ضمان أمن إسرائيل إلا بعد إضعاف عدة دول مجاورة لها، أو تدميرها، وفي مقدمتها: العراق، وسوريا، ومصر"، وها قد تم تدمير العراق، وتدمير سوريا، وقد يأتي الدور على آخرين قريباً.

- والواقع أن سوريا الآن في أمس الحاجة إلى أمرين أساسيين، هما:
- وقف إطلاق النار، وتوحيد البلاد، وتصفية الميليشيات المختلفة، وتحول أغلبها إلى أحزاب سياسية عادية مع ضم بعض ميليشياتها إلى الجيش النظامي السوري.
 - إقامة نظام سياسي حديث يمثل- بالفعل- الشعب السوري الذي يستحق أن يُدار بالأسلوب الديمقراطي.

وهنا يتوجب عقد مؤتمر مصالحة وطنية موسع، وصياغة دستور جديد للبلاد يُطرح في استفتاء عام على الشعب السوري؛ لإقراره، أو تعديله، ولا يُتوقع أن تمر الفترة الانتقالية بسهولة؛ وذلك بسبب تعدد فئات الشعب السوري، وتعقيد العلاقات فيما بين الفصائل والجماعات المختلفة، ومرور حوالى نصف قرن من الكبت، والاستبداد، والتدخلات الأجنبية النشطة.

"الفترة الانتقالية" في حالات التغيير السياسي:



ما يجري الآن في سوريا، وما قد يجري في غيرها من الدول التي تمر بأحداث مشابهة هو نموذج لما قد يجري في أي من معظم الدول العربية الحالية؛ وذلك لتشابه الظروف السياسية



فيقول علماء السياسة المتخصصون في دراسة النظم السياسية: إن الحكم الجمهوري الديكتاتوري، وخاصة العسكري لا، ولن يحقق "الاستقرار السياسي" الضروري (STABILITY) لأي بلد يُتلى به في المدى الطويل، وما قد يتحقق في ظل هكذا نظام من "هدوء، وأمن" إنما هو أمر ظرفي مؤقت... لا يمكن أن يوصف بأنه استقرار حقيقي ثابت، ومستدام؛ بل هو عدم استقرار سياسي مبطن (INSTABILITY)، ويمكن أن يتحول إلى عدم استقرار سياسي سافر في أية لحظة، ويمضي هؤلاء للقول: إن ما يضمن تحقق الاستقرار السياسي الحقيقي فعلاً في المدى الطويل هو رضا غالبية المعنيين (المحكومين) بالطريقة التي تُدار بها بلادهم، وتساس بها شؤونهم العامة، وهذا "الرضا" لا يتحقق غالباً إلا عبر نظام سياسي تمثيلي يضمن مشاركة هؤلاء في إدارة شؤونهم، وأمورهم العامة بطريقة، أو بأخرى؛ حيث إن ما حصل في سوريا- على مدار نصف قرن- يؤكد هذه النظرية، أو الحقيقة.



ومن حقائق السياسة في الواقع
الفعلي أن هناك دائماً صراعاً خفياً،
ومعلناً بين الرئيس الجمهوري المستبد
وشعبه، وغالباً ما يحسمه الشعب، أو
الجيش، أو الشعب، والجيش معاً، هذا
إذا استبعدنا المؤثر الخارجي الفعال

لذلك لا يمكن- في المدى الطويل- حصول استقرار سياسي حقيقي لأي بلد في ظل حكم رؤساء الجمهوريات الديكتاتوريين، والعسكريين خاصة؛ فان الخلاف الجذري بين الجانبين يؤدي إلى ذلك الصراع المستتر غالباً، والسافر أحياناً الذي كثيراً ما ينفجر- عاجلاً، أو أجلاً- ويتحول إلى اصطدام عنيف، وغالباً ما تنتج عنه اضطرابات، وربما حروب أهلية، وغالباً ما تؤدي للإطاحة بالرئيس المستبد، وربما تغيير النظام السياسي المعنى شكلاً، ومضموناً.

ولكي يزاح أي رئيس جمهورية ديكتاتور، وتكتب نهايته لابد من هبة، أو ثورة شعبية مكثفة ضده؛ وذلك شرط أساسي في عملية التغيير السياسي هذه، وقد تتجح هذه الهبة في نهاية المطاف في ازاحة الرئيس، وتغيير النظام إن أيد الجيش الهبة الشعبية، أو وقف على الحياد تجاهها (تونس 2011م مثلاً)، أما إن وقف الجيش في صف الرئيس؛ فقد يسحق الهبة الشعبية، وينتهي الصراع (مؤقتاً، وحتى تعاد الكرة) لصالح الديكتاتور كما حصل في سوريا عدة مرات قبل ديسمبر 2024م، وقد لا يتمكن الجيش من إنهاء تلك الهبة؛ فيستمر الصراع، والحرب الأهلي، وقد ينتشر القتل، والتدمير، ويسود الاضطراب، وتعمالفوضى، وعدم الاستقرار إلى أجل غير مسمى، وحتى "ينتصر" طرف، ويسيطر على السلطة (الصومال- مثلاً- هنا).



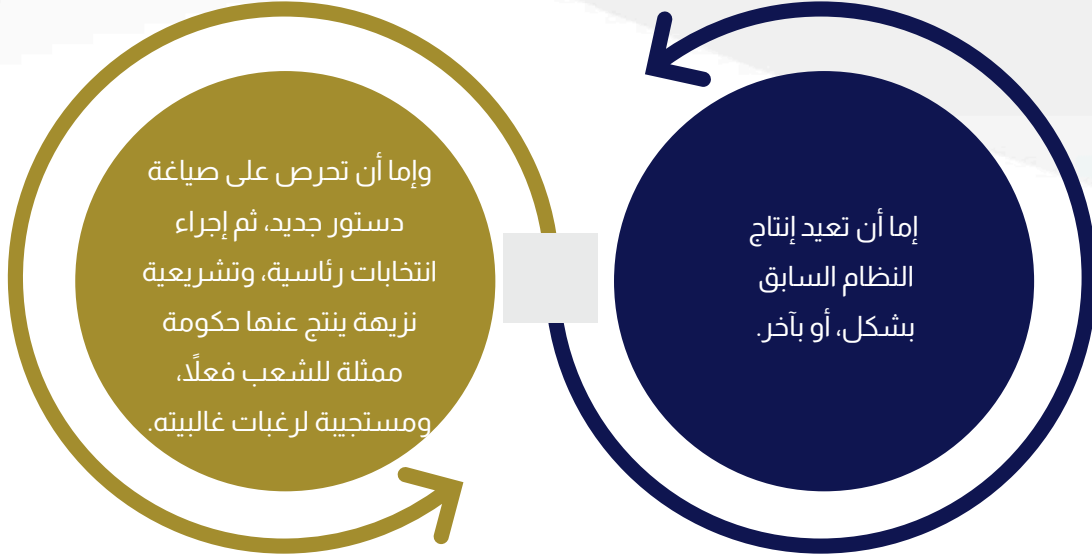
وفى بعض الحالات قد يبادر بعض قادة الجيش حتى دون وجود انتفاضة شعبية مكثفة للإطاحة بالرئيس، وهنا نكون بصدد انقلاب على انقلاب (سوريا عام 1970م)؛ إذ يحل ديكتاتور محل آخر، وقد يستمرى الانقلابيون الأمر، ووهج الحكم؛ فيتمسكون بالسلطة، ويقيمون- بذلك- حكم قلة عسكرية صريح، أو مستتر، وهذا ما يحصل في الغالب، وقد يترجل الجيش لصالح حكم مدني منتخب (كما تريد الشعوب)؛ فيدخل تاريخ بلاده كقلة وطنية مخلصه، ومصلحة؛ وذلك كما فعلت القلة العسكرية السودانية بقيادة المشير الراحل عبد الرحمن سوار الذهب عام 1985م، إثر الانقلاب على الرئيس جعفر النميري.

إذاً نستطيع القول: إن إزاحة رئيس الجمهورية الديكتاتور غالباً ما تتم بالإكراه، وعبر مراحل، وخطوات معينة قابلة للتحديد، ويندر أن يترجل الرئيس المستبد من السلطة بسلماً، وبسلام، وهدوء، وهناك دراسات، وأبحاث علمية سياسية معتمدة عن الديكتاتورية، وسلوكيات الديكتاتور تُدرس في أقسام العلوم السياسية بأمريكا، وغيرها، وأحياناً تدرج ضمن ما يسمى بـ "علم النفس السياسي"، ومن استنتاجاتها التي لا تحصى: أن الديكتاتور الجمهوري، (وخاصة العسكري) يتمسك بالسلطة لأقصى حد ممكن، وأنه يتظاهر بالديمقراطية؛ (باعتبار أن السيادة للشعب أصلاً، وليست له، أو لغيره)، وكثيراً ما يلتزم بشكلياتها للتمويه، ولكنه يجمع بالفعل بين يديه السلطات الثلاث؛ إذ يهيمن- تماماً- على التنفيذ، والقضاء، وغالباً ما يكون لديه برلمان تشريعي صوري يأتمر بأمره.

سوريا في "الفترة الانتقالية":

عندما يُزاح الرئيس الديكتاتور رأس النظام تدخل البلد المعنى في نفق، أو فيما يسمى بـ "المرحلة الانتقالية"؛ حيث تكون سلطة انتقالية "مؤقتة" (مجلس حاكم) تدير البلاد لمدة محددة لا تقل- غالباً- عن سنة واحدة ريثما يتم فيها إجراء انتخابات رئاسية، وتشريعية جديدة، وتقام حكومة جديدة، ولهذه السلطة المؤقتة- ممثلة في مجلس سيادي أعلى- أهمية مرحلية بالغة؛ فمستقبل البلد المعنى يعتمد على ما تقررته حقيقة، وما تفعله أثناء توليها؛ لذا تصر قيادات الهبات الشعبية على أن يكون المجلس الانتقالي الأعلى مكوناً من هذه القيادات، وعدد أقل مناسب من القادة العسكريين؛ حتى لا يطغى العسكر على سياساته، وقراراته، وغالباً ما يصر العسكر على تشكيل كامل المجلس الانتقالي، أو السماح لعدد أقل من المدنيين (قادة الأحزاب، والمجموعات السياسية) في عضويته؛ فهذا المجلس سيشرف- غالباً- على وضع دستور جديد للبلاد، وإقامة الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية التي سيتمخض عنها نظام سياسي جديد قد يحدد مصير البلد المعنى لسنوات، أو عقود قادمة.

إن السلطة الانتقالية المؤقتة- ممثلة بالمجلس السيادي الأعلى- ستفعل- في هذه المرحلة- أحد أمرين:



فإن جئنا للخيار الأول؛ فسيرشح بعض قادة العسكر، خاصة بعض رموز النظام السابق أنفسهم، ويتولى أحدهم الرئاسة بعد أن يخلع البذة العسكرية، ويتم "ترتيب" الانتخابات؛ بما يضمن فوزه، ورفاقه، وهنا يكون البلد قد استبدل ديكتاتوراً بآخر، وسيعمل الرئيس الجديد على أن يكون لديه برلمان طوع بنانه، وتُبنى الهبة الشعبية، ويُنسى الانقلاب، ولأنكل دول العالم الديمقراطية الحالية ترفض الحكومات العسكرية الصريحة تبذل الحكومة الجديدة قصارى جهدها؛ وذلك لتظهر أنها مدنية، وتمثل شعبها، وليست القلة العسكرية فيه فقط!

أما إن حرص الجيش على تسليم السلطة للمدنيين (الشعب) كما يتوجب، وكما تريد غالبية الشعوب المنتفضة، وعمل على ضمان إجراء انتخابات رئاسية، وتشريعية سليمة، ثم عاد إلى ثكناته، ومقره، ومكانه الطبيعي؛ فإنه يكون- بذلك- قد أبدى نزاهة، ووطنية، ومهنية رفيعة، ونقل بلاده لنظام تقبله غالبية الشعب المعنى، ويضمن للبلاد الأمن، والاستقرار الحقيقي في المدى الطويل؛ وحتى لا تتكرر (بعد حين) الهبات الشعبية باهظة الثمن حتى لو كانت سلمية.

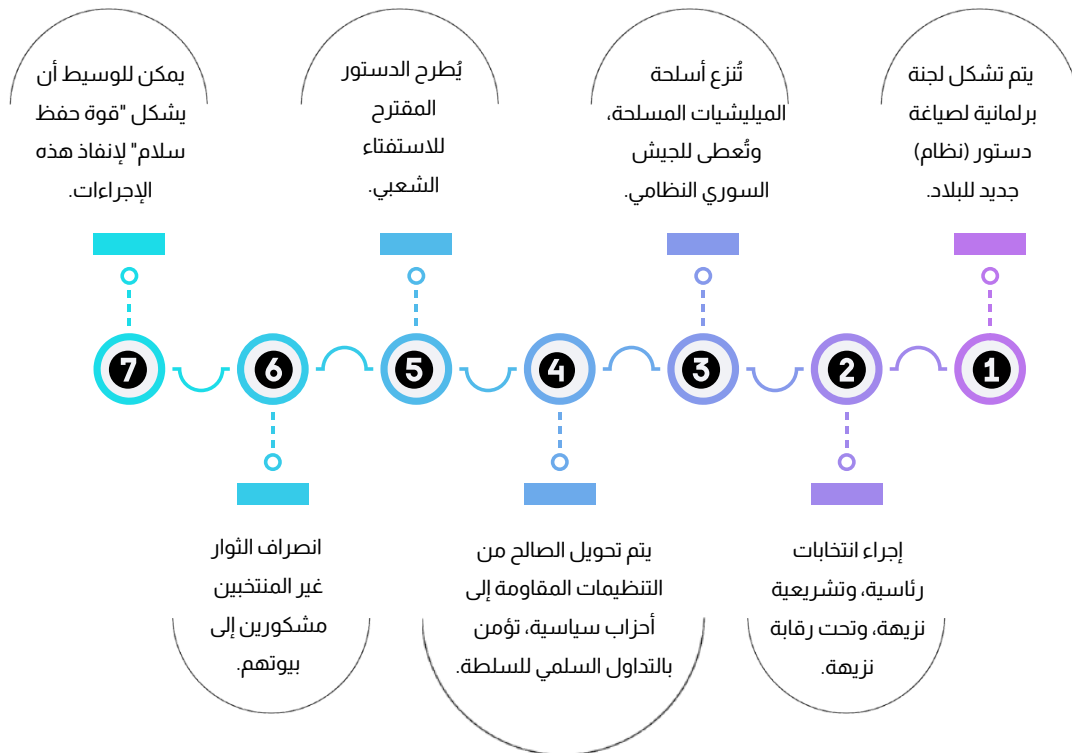


وهناك ما يسمى بـ "الطب السياسي"، (أو الإجراءات الإصلاحية السياسية الحكيمة) التي بواسطتها تعالج الدول المضطربة سياسياً، أو الدول المريضة سياسياً إن تمكنت إخضاعها للعلاج، وتداوى تلك المهددة بالانهيار وشيك، أو اضطراب سياسي حاد، أو "حرب أهلية" في الأفق، أو ما شابه ذلك



ومن صور "الطب السياسي" المشار إليه: قيام منظمات، أو دول أخرى، أو شخصيات ذات خبرة، وتأثير من داخل، وخارج تلك البلاد؛ باستخدام كل ما يمكنها استخدامه من جهود، واتصالات لوقف ذلك العناء، وإعادة الحياة الطبيعية للبلاد المعنية إلى ما كانت عليه، أو أحسن عبر: الوساطة (النزاهة) بين الفرقاء المعنيين، وإن كان "علم السياسة" يقدم "تطبيياً" لـ "الجراح، والأمراض السياسية" المختلفة؛ فإن من أبرز صور هذا التطبيب هي ذلك المسعى، أو ما يسمى بـ "التدخل الحميد" إن حسنت نواياه بالفعل، وهو الذي كثيراً ما ينتج عنه شفاء أمراض سياسية عضال مختلفة، وإعادة الاستقرار إلى بلاد افتقدته.

وفي الحالة السورية يجب-في رأيي- تمديد الفترة الانتقالية لمدة سنتين، ومحاولة حل مشاكل الفترة الانتقالية ذاتياً؛ فان تعذر ذلك، أو تعثر يمكن الاستعانة بجامعة الدول العربية، أو بدولة، أو دول شقيقة ترضاها للعمل كوسيط محايد، ثم يعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الشاملة، وبعد ذلك يتم عمل الخطوات الآتية:



وما ذكرناه يتم في حالة الاضطراب الحاد، أو الحرب الأهلية بين فرقاء محليين، أما عندما تعاني دولة ما من مشاكل، وأمراض أخرى مختلفة؛ فإن الإجراء "العلاجي" لابد أن يختلف؛ تبعاً لاختلاف طبيعة كل مرض، وخصائصه، وأعراضه، والحمد لله أن الشعب السوري، وقادته الجدد على درجة عالية من النزاهة، والوطنية، والرغبة في نقل بلادهم إلى بر الأمان، الأمر الذي يبعث على التفاؤل بأن سوريا ستجتاز المرحلة الانتقالية بإتقان، وسلام.

وفي حالة حدوث اضطراب سياسي حاد، ناتج (مثلاً) عن قيام مجموعة محلية معينة بإزاحة حكومة بلد ما معين، والاستيلاء على السلطة، ويستوجب التدخل الحميد؛ فقد نكون بصدد حرب أهلية مدمرة، أو تبقى الأزمة في إطار الخلاف الأهلي الساخن؛ وهنا يكون على المجتمع الدولي (ممثلاً في الدول، والمنظمات التي يهمها أمر الدولة المعنية بشكل، أو بآخر) أن ينظر في هذه المسألة بموضوعية، وبأكبر قدر ممكن من التجرد، والحيادية، والحكمة؛ فإن كانت الحكومة التي أُزِحت "شرعية" (ترضاها غالبية سكان الدولة المعنية)؛ فعلى ذلك المجتمع أن يتحرك لإعادة الحكومة الشرعية، وعدم الاعتراف بذلك "الانقلاب"، وما يترتب على حصوله، أما إن كان ذلك الانقلاب ضد حكومة "غير شرعية" أصلاً؛ فإن منطق الحق، والعدالة يقتضي أن يبارك المجتمع الدولي إزاحة تلك الحكومة، وفي الوقت ذاته يضغط على الانقلابيين؛ كي يمهّدوا لقيام حكومة شرعية في أقرب فرصة ممكنة؛ سواءً بمساعدة خارجية، أو بدون هذه المساعدة.



تمخضت الأحداث الأخيرة بسوريا عن عدة نتائج، منها: انحسار النفوذ الإقليمي الإيراني (سوريا، لبنان، حزب الله، اليمن... إلخ)، وهذا يعني - غالباً - عودة سوريا إلى الحزن العربي بصفة عامة، والحزن الخليجي بصفة خاصة، وظهرت تحديات جديدة أمام دول الخليج بخاصة، وأهمها: ضرورة العمل على استمرار هذا الزخم، وكسب سوريا إلى جانبها، وعدم تركها تتوه في أكبر مفترق طرق يواجهها في العصر الحديث.

دستور سوريا القادم:

كما هو واجب بالغ الأهمية، والضرورة، وكما تقتضي المرحلة الانتقالية في سوريا، وغيرها وقع الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع يوم 13 مارس 2025م مسودة الإعلان عن الدستور السوري المتوقع، أو القادم، وعُقد مؤتمر صحفي للرئيس الشرع في القصر الرئاسي تحدث فيه عن أهمية هذا الحدث، وأبرز بنود الدستور؛ وذلك بعد أن شرح عضو لجنة صياغة الدستور (السيد عبد الحميد العواك) أبرز بنود الدستور السوري القادم في مسودته الأولية.



وقال الرئيس الشرع بعد تلاوة مسودة الدستور: "هذا تاريخ جديد لسوريا... نستبدل فيه الظلم بالعدل ... ونستبدل-أيضاً- العذاب بالرحمة ... آملُ أن يكون فاتحة خير لسوريا على طريق البناء، والتطور".

وقال عضو لجنة صياغة الدستور: "إنه سيصار في المرحلة المقبلة إلى تشكيل هيئة عليا للانتخابات ستتولى الإشراف على انتخابات الرئيس، وأعضاء مجلس الشعب"، ومما رشح عن محتويات الدستور القادم تولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية فقط، ومنح الرئيس صلاحية استثنائية واحدة هي إعلان حالة الطوارئ، كما تضمن استقلال السلطة القضائية، ومنع إنشاء المحاكم الاستثنائية التي عانى منها الشعب السوري الأمّرين في عهد النظام الأسدّي الإجرامي البائد، وتم إعطاء الشعب مجموعة كبيرة من الحريات؛ بما فيها حرية الرأي، والتعبير، والإعلام، والنشر، والصحافة، وحق المرأة في المشاركة السياسية، وكفل للمرأة الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وتضمن الدستور "ضرورة تشكيل لجنة لصياغة دستور دائم"، كما تضمن أن تكون الشريعة الإسلامية، والفقهاء الإسلامي هما "المصدر الأساسي للتشريع"، وليس كما كان ينص الدستور السابق على أن الشريعة الإسلامية هي "مصدر أساسي للتشريع"، ونص الدستور على أن للرئيس صلاحية تعيين ثلاث أعضاء مجلس الشعب (البرلمان)، ولكن مجلس الشعب له كامل العملية التشريعية؛ أي: عدم الخضوع أية جهة لأخرى؛ بما فيها رئيس الجمهورية، وحدد هذا الإعلان الدستوري (مسودة الدستور الأولية) "الفترة الانتقالية" بخمس سنوات يتم- في نهايتها- صدور الدستور النهائي الدائم، وقيام النظام السياسي الجديد على أساسه.

وهكذا نرى أن الدستور القادم سيقم نظامًا تمثيليًا - رئاسيًا، وهو نظام ديمقراطي يفصل- بشدة- بين السلطات الثلاث، وقد أعطى الرئيس صلاحية التنفيذ فقط بعد أن عانى الشعب السوري سابقًا الأمّرين من تغول رئيس الجمهورية على كل السلطات الثلاث، واستبداده المشهود، كما أن صلاحية الرئيس لتعيين ثلاث أعضاء مجلس الشعب لن تعطيه أي قدر من السلطة التشريعية طالما أن للبرلمان السلطة التشريعية كاملة



والمتوقع تشكيل لجنة لصياغة الدستور السوري الجديد، والدائم التي ستبلور الدستور المقترح، وتعيد صياغته؛ بمايضمن تحقيقه للمبادئ التي تبنتها الثورة الشعبية ضد النظام الأسدّي السابق، وتكفي فترة الانتقال التي حددت بخمس سنوات لصياغة الدستور النهائي الدائم لسوريا، وعرضه للاستفتاء الشعبي، والبدء في إرساء النظام السياسي الجديد المنتظر، بإجراء الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية السليمة التي يُؤمل أن تمثل الشعب السوري فعلاً، وأن تعمل على تحقيق أهدافه، وتطلعاته.

والمهم أن يستتب التفاهم، والأمن، والسلام فيما بين السوريين وفصائلهم المختلفة؛ حتى يمكنوا قادة سوريا الجدد من إقامة نظام سياسي دائم يحقق لكل السوريين الأمن، والسلام، والرفاه على أسس حديثة، وعادلة؛ وأخذاً للواقع، والوضع السوري الحساس كَسَناً قررت لجنة الصياغة الأولية للدستور تمديد مدة الفترة الانتقالية لخمس سنوات، ومحاولة حل مشاكل هذه الفترة ذاتياً؛ فان تعذر ذلك، أو تعسر يمكن الاستعانة بجامعة الدول العربية، أو بدولة، أو دول شقيقة صديقة ترضاهما للعمل كوسيط محايد، ثم يُعقد مؤتمرٌ للمصالحة الوطنية الشاملة.

ولقد تم وضع مسودة الدستور الأولية، وتلك مهمة كبرى أنجزت. وبقي عمل بقية الإجراءات المذكورة أعلاه، ولعل أهمها: تحويل الصالح من التنظيمات التي كانت تقاوم النظام الأسدّي البائد، وهي تنظيمات متنافرة قد يصعب توحيدها، وربما يستحسن تشكيل مجلس سيادي مؤقت مكون من قادة هذه التنظيمات، ويحل في نهاية الفترة الانتقالية؛ لذلك تعتبر الفترة الانتقالية بالغة الخطورة، والحساسية، ولكن إرادة الشعب السوري الصلبة قادرة- بإذن الله- على تجاوز كل المخاطر، وصنع سوريا موحدة، ومستقرة، وآمنة، ومزدهرة.

دور السعودية في الازمة السورية:



وكان من الطبيعي أن يكون
للمملكة العربية السعودية:
باعتبارها دولة عربية، وإسلامية
كبرى دورٌ في حلّ أزمة سوريا منذ
أن بدأت هذه الأزمة سنة 2011م

إذ وقفت السعودية مع الشعب السوري طوال أزمته، وطالبت من نظام بشار الأسد مراعاة حقوق الإنسان، وضرورة تمتع الإنسان السوري بهذه الحقوق، واستنكرت العنف الذي كان يستخدمه نظام الأسد ضد الشعب السوري، كما طالبت القوى الأجنبية بعدم التدخل في الشأن العام السوري الداخلي، وترك السوريين يحلون مشاكلهم بأنفسهم، وقدمت مساعدات إغاثية إنسانية للمشردين، والجرحى، والمصابين من أبناء الشعب السوري؛ وذلك للإسهام في تخفيف صعوبة الأوضاع التي يمر بها الشعب السوري؛ حيث واصلت إرسال مساعداتها الإغاثية إلى دمشق ضمن نشاطها الإنساني المعهود.

وكانت السعودية أول دولة عربية تدين طريقة حكومة بشار الأسد في التعامل مع المظاهرات الشعبية المناهضة للأسد، وقطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، وأغلقت سفارتها في دمشق عام 2012م، ولم تعد هذه العلاقات إلّا بتاريخ 29/5/2023م، وتابعت المملكة التطورات المتلاحقة، وأعربت عن حرصها على سلامة الشعب السوري، وراحتة، وأكدت السعودية "وقوفها إلى جانب الشعب السوري الشقيق، وحمايته من الانزلاق في الفوضى، والانقسام"، كما جاء في أحد بياناتها الرسمية



ودعمت السعودية الجيش السوري الحر، وفصائله، وأرسلت شحنات أسلحة له لمواجهة شحنات الأسلحة من إيران التي ترسل لفصائل أخرى موالية لإيران، وللنظام الأسد. وقد استضافت حوالي مليون لاجئ سوري، وعاملتهم كمقيمين، وليس كلاجئين.

وبعد توليه السلطة، وهروب بشار الأسد قام رئيس سوريا الانتقالي السيد أحمد الشرع بأول زيارة رسمية له للخارج إلى الرياض، كما كانت أول زيارة رسمية للخارج بعد توليه منصبه لوزير الخارجية السوري أسعد الشيباني إلى الرياض، وسبق أن قام وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بزيارة لسوريا بتاريخ 18/4/2023م، وأكد الشرع "أن السعودية تسعى لاستقرار سوريا، وأن للسعودية فرصًا استثمارية كبرى في سوريا، وأفخر بكل ما فعلته لأجل سوريا، ولها دور كبير في مستقبل البلاد".

التعقيبات:

التعقيب الأول - م. أسامة كردي

لعل أحد أهم محتويات هذه الورقة هو طروحات الكاتب، ومقترحاته حول أفضل أساليب التوصل إلى استقرار سوريا في ضوء التغيرات الدراماتيكية الأخيرة فيها، وقد عالج الكاتب الكريم مجموعة من الأساليب، والمقترحات في هذا الإطار، ولعلي ألاحظ أن الكاتب قد ركز - بدرجة كبيرة - على التوصيات المتعلقة بالوضع الداخلي في سوريا، وإعادة تربيته في ضوء التطورات الأخيرة؛ وعليه فسأركز في تعقيبي هذا على الأمور المتعلقة بالوضع الخارجي في المنطقة، وفي العالم، وتأثيره على إمكانيات الاستقرار، وفرصه في سوريا؛ وذلك باختصار شديد.

المؤثرات الداخلية، وتأثيرها على استقرار سوريا:

كما ذكرتُ - سابقاً - فقد قدمت الورقة الكثير من التفاصيل، والمقترحات، والتوصيات المهمة حول الفترة الانتقالية في سوريا، ومتطلباتها، ولعلي - هنا - أضيف عاملاً مهماً جداً؛ إذ بإمكان المتابع للأحداث في سوريا أن يلاحظ أن الاقتصاد لم يتحصل على الاهتمام اللازم في الفترة الانتقالية مع أهميته القصوى في استقرار المجتمعات.

المؤثرات الخارجية، وتأثيرها على استقرار سوريا:



منذ أن اندلعت الثورة الشعبية في سوريا، وكنيجة مباشرة لطول الفترة الزمنية التي استغرقتها هذه الثورة، وبالنظر لرد الفعل العنيف عليها من قبل النظام؛ فقد منح ذلك الفرصة للعديد من الدول، والمنظمات للتدخل في الأحداث في سوريا؛ وذلك دعماً لأحد الأطراف.

تركيا: تدخلت تركيا في المعارك في سوريا لصالح المعارضة بدرجة كبيرة، وكان هدفها الأساسي هو استمرار محاربة حزب العمال الكردستاني الذي تتهمه تركيا بالإرهاب، ويبدو من الأحداث الأخيرة أن سياسة تركيا هي الاستمرار في التدخل بسوريا من هذا المنطلق؛ مما سيؤثر سلباً على الاستقرار في سوريا.

حزب الله: وجد هذا الحزب نفسه في موقف محرج عندما أصبح واضحاً أنه مصدر مهم من مصادر دعمه، وهو سوريا يتعرض للخطر؛ باعتبار سوريا جزءاً مهماً من النظام اللوجستي لتسليح الحزب من إيران؛ وعليه فقد قرر الحزب توجيه بعض من مقدراته إلى سوريا بعيداً عن إسرائيل، وقد يكون هذا واحداً من أسباب خسارة الحزب عندما قرر التدخل في الحرب لصالح أحداث غزة، والمتابع للأحداث في سوريا، ولبنان يتضح له أن هذا الحزب مازال يحاول فرض وجوده في سوريا، ولبنان عن طريق التصريحات المختلفة، واستخدام اتصالاته، وعلاقاته مع عدد من فلول النظام في سوريا، وبطبيعة الحال في لبنان، وكأنه يقول: (نحن - هنا - فلا تنسوننا).

إيران: تدخلت إيران في سوريا لصالح النظام البائد في سوريا مدعية دعمها (الجبهة المعارضة)، وسياستها غير الحقيقية لدعم القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من خسارة إيران لأذرعها في المنطقة: (حزب الله في لبنان، والنظام السوري، وقرى الحوثيين في اليمن)، وعلى الرغم من خسائرها نتيجة القصف الإسرائيلي التي نجحوا في إخفائها، وعلى الرغم من النشاط الملحوظ للقوى العراقية المناهضة للوجود الإيراني في العراق على الرغم من كل ذلك؛ فما زال المسؤولون في إيران يتابعون الأحداث في سوريا، وليس من المستبعد أن تعود إيران لسابق عهدها؛ لتتدخل في سوريا؛ بما يؤثر سلباً على استقرارها المستقبلي، ويُسبب من ذلك ما قد تنتج عنه المفاوضات بين إيران وأمريكا إذا شملت التواجد الإيراني في سوريا، والعراق؛ بل وفي المنطقة ككل.

روسيا: تدخلت روسيا في سوريا؛ دعماً للنظام، ويبدو أن الهدف الأساسي كان التوسع في اتصالاتها، واهتماماتها بمنطقة الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى الحصول، والمحافظة على قواعد لها في المياه الدافئة، وقد نجحت في ذلك بسبب الدعم الذي قدمته للنظام، ولكن لا يظهر أنه سيكون هناك اتفاق مع النظام الجديد حول هذه القواعد، وإن كانت المفاوضات مستمرة، وعلى أية حال؛ فإن المتوقع ألا يكون لهذا الموضوع تأثير واضح على استقرار سوريا؛ باعتبار انشغال روسيا في الحرب على أوكرانيا، وأمور أخرى أكثر أهمية.

مليشيات غير سورية: كما هي العادة لدى مجموعات الميليشيات، والإرهاب حاولت مجموعة من الميليشيات، وبالذات من أواسط آسيا، وأفغانستان، وباكستان التدخل في الأحداث في سوريا، ولكنها لم تنجح بأي مقدار محسوس، ولا يبدو أنه سيكون لها تأثير على استقرار سوريا المستقبلي؛ باعتبار السهولة النسبية في التعامل معها.

العراق: أظهرت العراق الكثير من الاهتمام بالأحداث في سوريا منذ بدء الثورة، ولكن لم يكن هناك درجة كبيرة من التدخل في الأحداث؛ باعتبار الدور المهم الذي تؤديه إيران في العراق، وممارس العراق مقداراً كبيراً من ضبط النفس، وضبط ميليشياتها من التدخل في سوريا، ولا يبدو أن العراق سيكون لها تأثير على استقرار سوريا المستقبلي؛ باعتبار التزام رئيس الوزراء هناك بتطوير الوضع الداخلي في العراق، وبالعلاقة مع إيران، وميليشياتها في العراق؛ باعتباره من الأمور الأكثر أهمية له.

أمريكا: على الرغم من متابعة أمريكا الدقيقة للأحداث في سوريا غير أنها اكتفت بقواعدها هناك، وسيطرتها على آبار النفط، ومقاومة إرهاب داعش، وتُظهر التطورات الحالية توجهاً إيجابياً لدى أمريكا تجاه النظام الجديد؛ مما يدعم الاستقرار المستقبلي في سوريا، وإن كانت التفاصيل جميعها غير متوفرة حالياً.

إسرائيل: اكتفت إسرائيل بمتابعة الأحداث في سوريا بدون تدخل حتى انتصرت الثورة؛ فقررت أن الوقت مناسب للتحرك عسكرياً؛ وذلك بتنفيذ ما يقرب من خمسمائة غارة جوية على مواقع عسكرية في كافة مناطق سوريا، ولا تتوفر معلومات فيما إذا كانت هذه المواقع تتبع الجيش السوري، أم تتبع حزب الله، أم إيران، أم الميليشيات الإرهابية؛ وبالنظر إلى تحركات الجيش الإسرائيلي في الجولان، وبالنظر للسياسة الإسرائيلية المعروفة تجاه الدول العربية؛ فمن المتوقع أن تكون إسرائيل من الدول التي لا تساعد على الاستقرار المستقبلي في سوريا.



قطر: تدخلت قطر لصالح المعارضة خلال الثورة، وإن كان هذا يمثل تدخلاً، ومتابعة غير مباشرة، ويبدو من التحركات القطرية بعد نجاح الثورة أن سيكون لقطر دور مهم، وإيجابي في استقرار سوريا.



السعودية: تثبت الأحداث قبل نجاح الثورة، وبعد نجاحها؛ بما في ذلك الفرصة التي مُنحت للأسد للمشاركة في القمم المختلفة، وفي عودة سوريا إلى الجامعة العربية أن المملكة سيكون لها دور كبير وواسع في استقرار سوريا المستقبلي.

التعقيب الثاني - أ. سليمان العقيلي

تواجه سوريا بعد سقوط نظام الأسد في 8 ديسمبر 2024 أخطر مرحلة في تاريخها الحديث، وقال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا (غير بيدرسون): إن سوريا تقف عند مفترق طرق، إما أن تعود إلى دائرة العنف، وعدم الاستقرار، وإماتسلك طريق الانتقال السياسي الشامل الذي يعيد للشعب السوري سيادته، ويحقق تطلعاته المشروعة



تمثل المشكلة الأمنية أهم، وأكبر التحديات الداخلية للنظام الجديد في سوريا؛ حيث توجد مصادر تهديد داخلية، وخارجية تحاولان تقويض الأمن، والاستقرار اللازمين للدولة الوليدة

فإن خطر غرق البلاد ماثلاً، وفيها ميليشيات لا تعد، ولا تحصي، وأقليات دينية، وعرقية عديدة، ورغبات ظاهرة، وغير ظاهرة عند البعض بالانتقام، وكله قد يؤدي لموجة جديدة من الفوضى، والعنف حقيقي.

وإذا ما استطاع الحكم الجديد النجاح في استتباب الأمن الداخلي- على الأقل- فإنه يمكنه إقناع شعبه بقدرته على إدارة الدولة بنجاح، وفي التجربة السورية الراهنة؛ حيث تتشابك الانقسامات الطائفية، والعرقية، والسياسية بشكل أفقي، وعمودي في المجتمع يصبح تحقيق العدالة الانتقالية شرطاً لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق المصالحة الوطنية، ومنع تكرار جرائم الماضي، والحاضر في المستقبل، وبث الطمأنينة بين فئات الشعب العرقية، والدينية التي لا زالت متوجسة؛ وذلك بسبب الخلفية الجهادية للسلطة الجديدة، وتعزّف الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها "مجموعة من التدابير القضائية، وغير القضائية التي تُنفّذها الدول لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان السابقة"، وتشمل هذه التدابير الملاحقات الجنائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، ولعلّ تجربة جنوب إفريقيا بعد الإطاحة بنظام الفصل العنصري تقدم مثالاً بارزاً على كيفية استخدام العدالة الانتقالية لإعادة بناء مجتمع مرّقه الصراعات، والهويات المتناحرة.

الأمر الثاني الذي يمثل واحداً من أكبر التحديات التي تواجه دمشق هذا الوضع الرث للبنية التحتية، وانعدام الخدمات في المدن السورية؛ وذلك بسبب مخلفات الحرب، وإهمال النظام السابق



ولذا فإن تحسين الخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها مرتبط بتحريك عجلة اقتصاد البلاد، وهذا يتوقف على رفع العقوبات الغربية التي لازالت أوروبا، والولايات المتحدة تتمسك بها للضغط على النظام الجديد.

الدور العربي، والإقليمي:

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تشارك بعض الدول العربية مخاوفها من وجود حكومة ذات خلفية جهادية في سوريا إلا أن الرياض أظهرت مرونة كافية لاستيعاب القوة الجديدة في دمشق التي استطاعت طرد النفوذ الإيراني من الشام، والتأسيس لميزان قوى جديد في المنطقة يساعد على تحسين البيئة الأمنية، وتقليص مصادر التهديد الإقليمية



وقد تبنّت المملكة نهجاً أكثر توازناً تجاه التطوّرات الأخيرة في دمشق مؤكّدة أهمية الحوار مع الحكام الجدد بدمشق، وراغبة في مستقبل سياسي شامل لسوريا الجديدة. وقد أسست قنوات تواصل مع جميع الأطراف الإقليمية، ومنها: تركيا؛ مما يبرز رغبة المملكة في تقليل التداعيات الإقليمية، وتركيز الجهود على التعاون الإقليمي، وإخراج سوريا من أزمتها الأمنية، والسياسية الراهنة.

وتأمل السعودية، ودول الخليج أن يؤدي الانفتاح على النظام الجديد في دمشق المدعوم بالحوافز إلى دفع الرئيس أحمد الشرع، والحكومة السورية الجديدة نحو الاعتدال، وقد نجح النظام الجديد نسبياً حتى الآن في اتخاذ خطوات ساعدت في كسب تأييد الدول العربية، وكذا الدول الأوروبية، وبدرجة أقل الولايات المتحدة؛ حيث وعدت بحماية الأقليات، وشكلت في نهاية آذار/ مارس 2025م حكومة جديدة أوسع تمثيلاً، ومع هذا يبقى المستقبل غير مؤكد، خاصة بعد التأييد الضعيف بين الأقليات للدستور المؤقت. إذا تولى المتنافسون السابقون في الشرق الأوسط زمام المبادرة للتعاون، والعمل من أجل سوريا مستقرة؛ فقد يكون لذلك دورٌ حاسمٌ في توحيد البلاد، ومع ذلك فإذا فشلت الجهود الأوسع لدعم استقرار سوريا، أو إذا تحوّلت الأوضاع بعد الأسد إلى الأسوأ بسبب الانقسام الداخلي؛ فقد تلجأ الدول الإقليمية مرة أخرى إلى دعم الفاعلين السوريين المتنافسين الذين تتماشى أهدافهم مع مصالحها؛ مما قد يؤدي إلى حدوث احتكاك بين تلك الدول، وإثارة للنعرات المؤدية إلى الحرب الأهلية، لكن في الوقت الحالي لا يزال هناك أمل في أن تتمكن السعودية، والإمارات، وقطر، والعراق، وتركيا من الاستمرار في العمل معاً؛ بدعم من الولايات المتحدة، ودول غربية أخرى للمساهمة في تشكيل مستقبل مستقرٍّ وموحدٍّ لسوريا.

الدور التركي:

تبذل تركيا جهوداً حثيثة للتأثير في الوضع السوري، وهي تسعى منذ مطلع عام 2025م لتشكيل تحالف رباعي يضم إلى جانبها العراق، والأردن، وسوريا، ويكون أبرز مهامه: التنسيق لمنع ظهور تنظيم داعش مجدداً في المنطقة؛ حيث ازدادت المخاوف الدولية، والإقليمية من ظهور التنظيم بعد المتغيرات التي حصلت في السلطة السورية، وتوقّف روسيا بشكل كامل عن عملياتها في البادية السورية، ويبدو أن أنقرة لديها هدف إضافي تسعى لتحقيقه من خلال التنسيق الرباعي بين الدول الإقليمية المذكورة، ويتمثل بإقناع الولايات المتحدة بقدرة هذه الدول على ملء الفراغ الأمريكي بعد الانسحاب، وتقديم بديل عن تعاون واشنطن مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد)؛ وذلك بسبب المخاوف من عودة تنظيم داعش.

وتقول المصادر التركية: إنه من المقرر أن تنعقد جلسات رابعة أمنية بين الدول المذكورة قريباً وذلك لمناقشة استكمال تأسيس هذا التحالف الذي لن يكون تطبيقه ممكنًا على أرض الواقع في ظل العقبات المحتملة، ومن ضمنها العقبة الكردية، ومن غير المستبعد أن يتم ربط التحالف الرباعي بتنسيق مع القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، لكن عندها قد تتجه واشنطن إلى إعادة تعريف دورها في المنطقة: بحيث تعتمد على الدول الإقليمية في مكافحة تنظيم داعش، وتركز أكثر على تقليص نفوذ إيران في العراق؛ وبالتالي على الأرجح ستقوم القوات الأمريكية بعملية إعادة انتشار في سوريا؛ لتركز تموضعها على الحدود السورية العراقية، وتحتفظ بقواعد لها داخل العراق أيضًا.

التحدي الإسرائيلي:

يستند الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية على افتراض أن سقوط النظام في سوريا سيعني انهيار التحالف بين سوريا وإيران، وحزب الله إلا أنها في المقابل تخشى سيطرة القوى الإسلامية على الحكم في سوريا، الأمر الذي يجعلها تفضل استمرار نظام الرئيس بشار الأسد في السلطة؛ ولاسيما وأن الحرب دمرت الكثير من البنى التحتية للنظام، وموارده الطبيعية، والعسكرية، وعلى المستوى السياسي سيعاني هذا النظام من العزلة الدولية؛ حتى لو تمكن من البقاء في السلطة.



وعلى الرغم من موقع (إسرائيل) بالقرب من منطقة الصراع تختلف مصالح (إسرائيل) في سوريا اختلافًا كبيرًا عن مصالح الدول الغربية؛ ففي حين تركز الولايات المتحدة، وأوروبا بشكل أساسي على الاستقرار الإقليمي، ومنع زعزعة من قبل المتطرفين، مثل: داعش، والقاعدة، وإمكانية قيام هاتين المجموعتين بالتحريض لهجمات على الأراضي الأمريكية، والأوروبية؛ فإن تركيز إسرائيل ينصب بالمقام الأول- على التأثير الذي تمارسه إيران، وتركيا في مناطق قريبة من الحدود "الإسرائيلية".

وكانت الأزمة السورية، وما رافقها من تدخل دولي، وإقليمي قد أدت إلى اتفاق دولي، بالأخص بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لتقاسم الأدوار بعد تصاعد دور روسيا في البلاد، وبعد عزم الرئيس ترامب سحب الجيش الأمريكي من شرق، وشمال شرق البلاد تميل إسرائيل إلى استمرار بقاء الوجود الروسي لمنع الدور التركي من التوسع، أو حتى دعم النظام الجديد، وهو ما ترفضه تل أبيب، ويبدو أن الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية محكوم بعدة عوامل، وهو موقف معقد ينبع من حسابات إسرائيلية بحتة، وما يهمها هو تفجير الاقتتال الطائفي، وتمزيق وحدة سوريا، وتقسيمها لدويلات طائفية، والعمل على إزالة دورها الإقليمي، وإعادة البلاد إلى ماضيها ساحة صراعات إقليمية



وهي بالتأكيد لا ترغب في إدامة الأمن، والاستقرار في سوريا، أو حتى مجرد الازدهار في البلاد، وبالنهاية تريد أن تبسط يدها على مستقبل البلاد لتبقى سوريا دولة ضعيفة، ومزعزعة، وهذا ما يتعارض مع الأولويات الغربية المتركة على مواجهة الجماعات الإرهابية، وبإمكان تحقيق توازن القوى في الإقليم؛ وذلك عبر تعاون سوريا مع جوارها الإقليمي، ومع المجتمع الدولي؛ أملاً أن يخفف هذا من الضغوطات الاسرائيلية التي لا يمكنها النجاح إلا بانهيار الائتلاف الاجتماعي الداخلي، والوطني، ومنع التمزقات الداخلية لا يأتي فقط بالتسامح الاجتماعي، أو الاعتدال السياسي؛ بل بتوفير الحقوق، ومنها: الشراكة في الحقوق، والواجبات، وتحقيق العدالة، والمساواة، وتوفير الأمن، والاستقرار.



خاتماً:

لابد من تأكيد أن سوريا بالنسبة لشعبها، والإقليم هي- اليوم- تَحْدُ ضَخْمٌ، وخطيرٌ، ولكن هي- أيضاً- فرصة ثمينة بنجاحها كدولة، وبتخطيها للمرحلة الانتقالية بسلام، وبتحديد المهددات التي تحيط بها؛ فمن الممكن إذا تخطت المرحلة الانتقالية أن تسهم في تقليص الأخطار، وتسهم في تثبيت دعائم الأمن، والاستقرار

- ولكن ذلك يحتاج من الحكم الجديد عدة إجراءات تعالج- أولاً- المسألة الأمنية، والاجتماعية، منها: ما يأتي:
- 1- تأهيل قوات أمن، وجيش وطنيين، ومحترفين يحرسان أمن الدولة، والمجتمع؛ ذلك مع تعزيز دور الاستخبارات الداخلية، والخارجية لتفادي الأخطار.
 - 2- إبعاد العناصر الجهادية عن مفاصل الأمن، والدولة، وإن أمكن عن البلاد ككل؛ لأنها بذور توتر داخلي، وخارجي.
 - 3- الإسراع في إجراءات العدالة الانتقالية لضحايا النظام السابق؛ وذلك لتخفيف التوترات الداخلية، ومعالجة الآلام السابقة.
 - 4- الإسراع بالتحقيق في جرائم الساحل الغربي، وتحويلها للمحاكم مع اتخاذ أقصى العقوبات التي تطمئن الأقليات- عمومًا- على تحقيق الحكم الجديد للعدالة، والمساواة؛ مما يساعد على عزل المناوئين للنظام الجديد داخليًا، وخارجيًا.
 - 5 - الحرص على حماية الحريات السياسية، والاجتماعية التي مكنت الدولة المجاورة (لبنان) من الصمود رغم ضعف الدولة، والحروب الأهلية.
 - 6 - تفادي أي شكل من أشكال الحرب الأهلية، بالخصوص لعلاج المشكلات مع الحركات الكردية، مثل: (قسد)، والاعتماد على الطرق السلمية الناجحة حتى الآن.
 - 7 - التعاون مع المجتمع الدولي لإنهاء العقوبات، أو تخفيفها، وإطلاق التنمية الداخلية.

8 - الحرص على العلاقات مع الدول العربية لتحقيق التعاون، والتكامل الأمني، والاقتصادي، والسياسي.

المدخلات حول القضية:

ما النظام الأنسب لسوريا خلال المرحلة الانتقالية: مركزية منضبطة، أم ديمقراطية مؤسسية؟



في ظل تعقيدات المرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا يبرز سؤال جوهري: ما طبيعة النظام السياسي الأمثل لإدارة البلاد خلال هذه المرحلة الحساسة؟ وهل يُعدّ النظام الديمقراطي بصيغته الحزبية، والمؤسسية الخيار الأمثل؛ وذلك لتحقيق الاستقرار السياسي، والاجتماعي في مجتمع متعدد المكونات، ومعقّد البنية كالمجتمع السوري؟

لا شك أن الديمقراطية تمثّل المسار الإستراتيجي لأيّ مجتمع يتطلع إلى المشاركة الشعبية، والحكم الرشيد إلا أن تطبيقها في سياق هشّ، وغير مستقر كالحالة السورية قد يؤدي إلى نتائج عكسية؛ وذلك ما لم تُوفّر البيئة التمهيديّة اللازمة لها؛ فالديمقراطية لا تُبنى على الفراغ؛ بل تحتاج إلى وعي سياسي، وتماسك اجتماعي، وثقافة مدنية، وهي أمور ما زالت غير متجذّرة بالقدر الكافي في الواقع السوري، وتؤكد التجربة السورية خلال الثورة أن النخب الفكرية، والثقافية لم تكن على قدر التطلّعات المنتظرة منها، والملاحظ أن الندوات السياسية التي جمعت المثقفين، والعلماء، والأدباء في تلك الفترة العصية لم تثمر عن مشروع وطني جامع؛ بل زادت من حدة الانقسامات، والتنافس؛ لا سيما فيما يتعلق بالتمثيل الطائفي، أو السعي وراء المكاسب الإعلامية، وإذا كان هذا حال من يُفترض أنهم نخبة المجتمع؛ فكيف يمكن ضمان ممارسة ديمقراطية ناضجة من قبل الفئات الأوسع، والأقلّ تنظيماً؟



إن ضعف البنية الحزبية، واستمرار الانقسامات الطائفية، والعرقية، وحالة انعدام الثقة المتبادل بين المكونات تشكل جميعها عوائق حقيقية أمام تطبيق نموذج ديمقراطي ناجح في الأمد القريب؛ فمن هنا تبرز الحاجة إلى نموذج بديل مؤقت يعزز الاستقرار، ويهيئ الطريق للتحوّل الديمقراطي التدريجي



وقد أثبتت تجارب دولية- كالتجربة الصينية- أن النظام المركزي القوي حين يقترن بالكفاءة الإدارية، والعدالة الاجتماعية يمكن أن يكون مدخلًا ناجحًا لإعادة البناء، وتحقيق الاستقرار، قبل الانتقال التدريجي نحو الانفتاح السياسي، لكن يجدر التأكيد أن المركزية ليست هدفًا بحد ذاتها؛ بل أداة مرحلية لا تنجح إلا ضمن إطار من الشفافية، والمساءلة، وحسن الإدارة، وخدمة الصالح العام



وانطلاقًا من ذلك فإن النظام الأنسب لسوريا خلال هذه المرحلة الانتقالية قد يكون نظامًا مركزيًا منضبطًا يُدار عبر مؤسسات وطنية كفؤة، ويعمل على تهيئة الأرضية السياسية، والاجتماعية لإقامة نظام ديمقراطي مؤسسي مستقبلي

ويتطلب هذا التحول عددًا من الخطوات التمهيدية، أبرزها: ما يأتي:

- إعادة بناء الثقة بين المكونات المجتمعية.
- تعزيز التعليم، والوعي السياسي في مختلف الفئات.
- إنشاء مؤسسات حكم رشيد شفافة، وخاضعة للمساءلة.
- دعم الإعلام الوطني المستقل، والمسؤول.
- إطلاق برامج وطنية لإعادة تأهيل البنى الاجتماعية، والسياسية.

وفي المحصلة الديمقراطية ليست قفزة لحظية؛ بل مسار طويل يتطلب بيئة تمكينية ناضجة، وعلى القيادة السورية الجديدة أن تتبنى نهجًا تدريجيًا عقلانيًا يبدأ بإعادة بناء الإنسان، وترسيخ مفهوم الدولة الحديثة، ووصولًا إلى انفتاح حقيقي على التعددية السياسية، وأن يعبر هذا عن طموحات الشعب السوري بكل مكوناته.

سوريا بين تهديد العدو الخارجي، ومخاطر الانقسام الداخلي.



تواجه سوريا في هذه المرحلة المفصلية تهديدين رئيسيين: أحدهما - خارجي ظاهر يتمثل في الأطماع الإقليمية، والدولية، والآخر - داخلي كامن لا يقل خطورة؛ بل قد يكون أشد أثرًا على مستقبل البلاد



فعلى الصعيد الخارجي تتكالب قوى دولية، وإقليمية على الساحة السورية، كلٌ بحسب مصالحه، وإستراتيجياته؛ وذلك مثل: إسرائيل، وتركيا، وإيران، والولايات المتحدة، وروسيا، وتستغل هذه القوى ضعف الدولة السورية، وتفكك جيشها، هذا إضافة إلى اعتمادها على تسليح تقليدي لفرض واقع جديد يخدم مصالحها، ويؤسس لنفوذ دائم على الأرض السورية، أما التهديد الداخلي؛ فيتمثل في التنوع الطائفي، والعرقي العميق الذي يميز المجتمع السوري، ويشمل العرب، والأكراد، والسنة، والشيعية، العلويين، والدروز، والمسيحيين، وعلى الرغم من أن هذا التنوع في الأصل مصدر غنى ثقافي، واجتماعي إلا أن سياسات النظام السابق القائمة على مبدأ "فرّق تسد" عمّقت الانقسامات، ومنعت تحقيق اندماج وطني حقيقي.

وقد أدى هذا الانقسام إلى تحوّل إلى أداة تُستخدم لتبرير تدخلات خارجية، كما يظهر في الجنوب السوري من خلال تناغم بعض القوى الدرزية مع المشروع الإسرائيلي، أو في الساحل عبر حركات تمرد علوية مدعومة من إيران، ويهدف ذلك إلى زعزعة استقرار الحكومة الجديدة، والتشكيك في شرعيتها، خاصة في ظل قيادتها من شخصيات سنية أدت دورًا محوريًا في الثورة ضد النظام السابق، ومع ذلك تسعى الحكومة الحالية- بجذّ- نحو تحقيق الاستقرار الداخلي، وترميم النسيج الوطني المتصدع عبر مبادرات للمصالحة، وتأكيد الانفتاح على جميع المكونات السورية،

وفي هذا الإطار تبرز الحاجة إلى ترسيخ ثقافة التعايش، وصياغة ضمانات عملية تُطمئن جميع الأطراف، وتحد من النزعات الانفصالية التي قد تجد في الخارج ملاذًا وداعمًا، ويمكن الاستفادة من تجربة "لجنة العفو، والمصالحة" في جنوب أفريقيا التي ساعدت على تجاوز إرث نظام الفصل العنصري، وبناء دولة متماسكة كآلية ملهمة لتحقيق العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية في سوريا، ويُعد إشراك جميع مكونات المجتمع، وخاصة العلويين، والأكراد، والدروز في العملية السياسية بشكل متوازن إلى جانب فصل الدين عن الدولة خطوات أساسية لتأسيس نظام علماني ديمقراطي يضمن الحقوق الدينية، والمجتمعية لجميع المواطنين دون تمييز؛ فإن مواجهة هذا "التهديد الداخلي" تُعد مفتاحًا لإفشال المخططات الخارجية، وتمهيد الطريق نحو وحدة سوريا، وازدهارها المستقبلي.

أولوية الاستقرار الاقتصادي في سوريا: ضرورة لا تحتل التأجيل:

لم يعد خافيًا في عالم اليوم أن الاقتصاد يمثل أحد أعمدة الاستقرار السياسي، والاجتماعي للدول؛ بل أصبح عاملًا حاسمًا في بقاء الدول، وقدرتها على مقاومة الأزمات، وفي الحالة السورية التي تمر بمرحلة انتقالية حرجية يبرز البُعد الاقتصادي كمفك لم ينل بعد الأولوية التي يستحقها في ظل انشغال الحكومة الجديدة بمعالجة التهديدات الأمنية الطارئة،



ومع الإقرار بأهمية الأمن كمدخل لأي إعادة بناء إلا أن إغفال الشق الاقتصادي قد يفرز أزمات موازية تؤثر على مسار الاستقرار السياسي نفسه؛ لذلك من الضروري الشروع- فوراً- في مقارنة متوازنة، تعالج الملفين: الأمني، والاقتصادي على حدٍّ سواء، ويمكن الانطلاق من القطاعات ذات الأثر السريع، والقدرة على تحريك عجلة الاقتصاد، وعلى رأسها: القطاع الزراعي؛ لما يتمتع به من مزايا تنافسية طبيعية، ودوره المحوري في توفير فرص عمل، وتحقيق الأمن الغذائي، وجذب النقد الأجنبي

وإلى جانب ذلك يُعد القطاع المالي، والمصرفي من المجالات الحيوية التي يمكن إعادة تأهيلها تدريجيًا، خاصة في ظل أهمية تحويلات المغتربين، والعاملين السوريين في الخارج كمصدر رئيس لتخفيف عجز الحساب الجاري، خصوصًا مع غياب السيطرة الوطنية الكاملة على الثروات النفطية، والغازية. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن السوريين في الخارج يمتلكون إمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن توظيفها في عملية إعادة الإعمار؛ إذ تفيد تصريحات رئيس تجمع رجال الأعمال السوريين في مصر (خلدون الموقّع) أن حجم الاستثمارات السورية في مصر يناهز 73 مليار دولار، فيما تبلغ الاستثمارات في لبنان، والأردن 26 و25 مليار دولار على التوالي، كما قدّرت UNDP في تقريرها لعام 2019م أن قيمة الاستثمارات السورية في تركيا تجاوزت 10 مليارات دولار، وبلغت صادرات الشركات السورية هناك 3 مليارات دولار، على الرغم من هذه الأرقام لا تُسجّل استثمارات سورية واضحة في دول الخليج، مثل: السعودية، أو الإمارات، وهو ما يفتح بابًا للنقاش حول ضرورة خلق مناخ جاذب داخل سوريا ذاتها للاستفادة من هذه الموارد، والخبرات، بدل بقائها متناثرة في دول الجوار. وعليه يمكن اقتراح برنامج اقتصادي شامل، ومنظم يُبنى على قاعدة وطنية واسعة؛ وذلك بهدف تأليف القلوب، وتعزيز الهوية السورية الجامعة، وتكون التنمية الاقتصادية وسيلة لإعادة الثقة بين المواطن والدولة، ويمكن- هنا- استلهام تجربة "مشروع مارشال" كنموذج لدعم الاقتصاد السوري؛ بحيث يكون هذا البرنامج مدعومًا من الدول العربية، خصوصًا المملكة العربية السعودية، ودول الخليج من خلال صندوق تمويلي مستقل تشارك فيه الحكومة السورية، ويركز على تحسين معيشة المواطنين، وتنمية المدن، والبلدات بشكل مباشر مع احترام السيادة السورية الكاملة



كما يمكن لهذا البرنامج أن يشجّع الاستيراد المحسوب من دول إقليمية، مثل: تركيا، ومصر، وإيران، هذا إضافة إلى دول الخليج، والولايات المتحدة؛ بما يحقق التكامل الإقليمي، ويمنع التبعية لأي طرف، وبالمثل يُفتح المجال أمام الاستثمار المشترك المؤسسي بين سوريا وهذه الدول في قطاعات حيوية كالصناعة، والزراعة، والبنية التحتية، وفي المقابل يرى البعض أن الحديث عن الانتعاش الاقتصادي، والعلاقات الدولية سابق لأوانه في ظل هشاشة الوضع الداخلي، واستمرار التدخلات الخارجية، خاصة من قبل أطراف كإسرائيل، وإيران ما يفرض الحذر عند رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.



لكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن سوريا في حاجة ماسة لثقافة اقتصادية جديدة، ولسوق إنتاجية قائمة على الزراعة، والصناعة، والبنية التحتية، والمؤسسات المدنية تعمل بالتوازي مع الحيلة الأمنية، وتتجاوز العقلية القديمة القائمة على المماحكات الإقليمية، أو الغرق في الهويات الصغرى، والانقسامات العنيفة

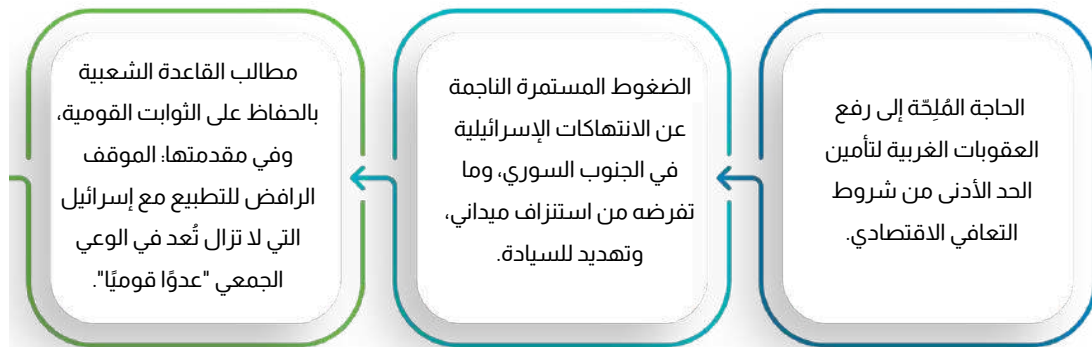
فإن الإصلاح الاقتصادي إذا ما قاده السوريون أنفسهم سيكون ركيزة الاستقلال الوطني الحقيقي، وبوابة للاستقرار المستدام.

العقوبات الاقتصادية، ومستقبل سوريا:

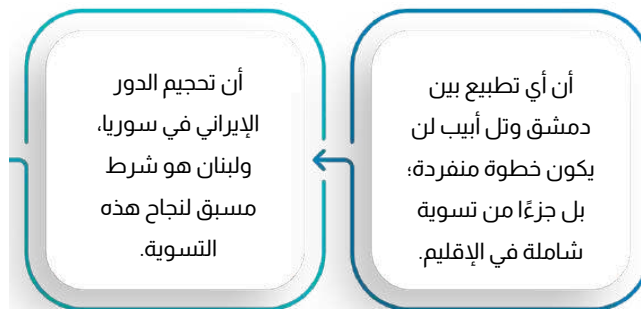
تمثل العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا أحد أبرز العوائق التي تعترض طريق إنعاش الاقتصاد السوري، وتحدّ من قدرته على الانخراط مجدداً في المنظومة الاقتصادية الدولية، وقد جاءت هذه العقوبات في إطار ضغوط دولية هدفت إلى عزل النظام السوري السابق، والحد من تحركاته السياسية، والعسكرية، خصوصاً بعد اندلاع الأزمة في البلاد، وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الجديدة في سبيل رفع، أو تخفيف هذه العقوبات؛ سواءً عبر مسارات سياسية، أو دبلوماسية إلا أن الاستجابة الدولية لا تزال محدودة، ومترددة، ولم ترق بعد إلى المستوى القادر على إحداث تحول جوهري في واقع الاقتصاد السوري، ويبدو من غير المرجح أن يتم رفع العقوبات بشكل كامل أو سريع؛ بل يُتوقع أن تتبنى القوى الغربية، وعلى رأسها: الولايات المتحدة نهجاً تدريجياً مشروطاً في التعاطي مع هذا الملف.



وبناءً على ذلك فإن المطلوب من الإدارة السورية في المرحلة الراهنة هو اعتماد سياسات واقعية، ومرحلية لتجاوز تأثيرات العقوبات، والتركيز على تنشيط الاقتصاد المحلي؛ حتى وإن كان على نطاق محدود كخطوة أولى نحو بناء الثقة المجتمعية، وتحفيز الدورة الاقتصادية داخلياً، ويلاحظ أن التأخر الأمريكي في الاستجابة لمطالب رفع العقوبات لا يعود فقط إلى طبيعة النظام السياسي في سوريا؛ بل يرتبط كذلك باعتبارات جيوسياسية أوسع، منها: رغبة واشنطن في إعادة تشكيل موقف سوريا من إسرائيل، وفي هذا السياق تدرج الضربات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية ضمن إستراتيجية ضغط تهدف إلى فرض توازنات إقليمية جديدة تخدم المصالح الإسرائيلية؛ وفق رؤية تستند إلى إعادة رسم خرائط النفوذ في الشرق الأوسط؛ وبناءً عليه تبدو الحكومة السورية الجديدة محاصرة بين ثلاثة ملفات شائكة:



وقد أشار المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط (ستيفن وينكوف) في تصريحات صحفية إلى أن مسألة التطبيع بين سوريا وإسرائيل، إن طُرحت ستكون ضمن إطار إقليمي أوسع، وليس باتفاقيات ثنائية شبيهة بـ "اتفاقيات إبراهيم"، كما يبين أن إسرائيل تفرض سيطرة جزئية ميدانية داخل الأراضي السورية، واللبنانية؛ مما قد يشكّل أرضية أولية لتسوية إقليمية شاملة، وفي حال تم تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة الذي يُعد من منظور أمريكي - إسرائيلي العقبة الأبرز أمام تحقيق هذا الهدف، ويُمكن قراءة هذا التصور الأمريكي من زاويتين أساسيتين:





غير أن الواقع الإقليمي أكثر تعقيداً؛ فالتقليص الكامل للنفوذ الإيراني يبدو بعيد المنال في المدى المنظور، كما أن هذا النفوذ كان من العوامل التي دفعت بعض الدول العربية إلى التطبيع مع إسرائيل كخيار وقائي لخلق توازن إستراتيجي في وجه طموحات طهران الإقليمية، وفي هذا السياق يُنظر إلى المبادرات السعودية، والأوروبية التي تتمسك بخيار حل الدولتين كأكثر الحلول واقعية، وعدلاً؛ كونها تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وتحظى بدعم شعبي عربي واسع، ومن المرجح أن تكون سوريا جزءاً من هذا التوجه العربي العام، خاصة في ظل الدور القيادي للمملكة العربية السعودية في بلورة رؤية سياسية جامعة تعبّر عن مصالح الشعوب العربية، وتدفع باتجاه تسوية عادلة، وشاملة للصراع العربي -- الإسرائيلي.

التحديات الرئيسية أمام استقرار سوريا الجديدة:

تواجه سوريا في مرحلة ما بعد الثورة جملة من التحديات المعقدة، والمتداخلة التي تعيق مسار الاستقرار السياسي، والأمني، والاجتماعي، وتمتد تأثيراتها إلى النطاقين: العربي، والإقليمي، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى محاور رئيسية: سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وتبدو هذه التحديات كما يأتي:

أولاً - التحديات السياسية، والأمنية:

- استمرار التدخلات الخارجية: لا تزال سوريا ساحة لصراع نفوذ دولي، وإقليمي تتجلى مظاهره في الوجود الأمريكي المباشر، والأطماع التركية في الشمال، والدور الإيراني الطائفي؛ فضلاً عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، وهذه التدخلات تعرقل مساعي الاستقرار، وتثبيت السيادة الوطنية.
- سيطرة "قسد" (PYD) المدعومة من الولايات المتحدة، وإسرائيل على مناطق حيوية في شمال شرق سوريا التي تضم موارد زراعية، ومائية، ونفطية كبيرة، ويمثل تحدياً مباشراً لبسط سلطة الدولة المركزية.
- الأطماع التركية، وتعقيدات الشمال: يسهم استمرار التوتر بين تركيا و"قسد" في تأزيم الوضع بالشمال السوري، وهو ما يستدعي حلولاً سياسية واقعية، خاصة في ضوء تفاهات مبدئية بدأت تتبلور بين الحكومة السورية الجديدة وتركيا؛ وذلك بهدف حماية وحدة الأراضي السورية، ومنع الانفصال الكردي.
- الوجود الإسرائيلي في المشهد: يبرز "السرطان الصهيوني"، كما يُعبّر عنه بعض المراقبين كعامل تهديد دائم؛ وذلك من خلال قصفه المتكرر للمنشآت العسكرية السورية، واستغلاله للوضع الأمني الهش، وتلوح في الأفق احتمالات صدام عسكري بين إسرائيل وتركيا في حال تم التوصل إلى اتفاقيات دفاع مشترك بين أنقرة ودمشق، وهي مسألة تستدعي موقفاً عربياً موحدًا، واستباقياً.



- ضرورة الإبقاء على القواعد الروسية كعامل توازن في ظل التواجد العسكري الغربي؛ حيث قد يكون وجود موسكو عاملاً إستراتيجياً؛ حتى تنسحب القوات الأجنبية الأخرى لاحقاً ضمن رؤية مستقبلية متوازنة للعلاقات الدولية لسوريا.
 - انتشار السلاح خارج سلطة الدولة؛ لاسيما بيد تنظيم "الدولة"، وغيره من الجماعات المسلحة؛ مما يُشكل تهديداً مباشراً للأمن الداخلي، ويُعقّد جهود بناء المؤسسات الوطنية.
 - ضعف الاعتراف الدولي بالحكومة السورية الجديدة يقيد من قدرتها على تثبيت الشرعية السياسية، وجذب الدعم الخارجي لإعادة الإعمار، والنهوض الاقتصادي.
- ثانياً - التحديات الاجتماعية، والمجتمعية:**



ثالثاً - التحديات الاقتصادية، والبيئية:

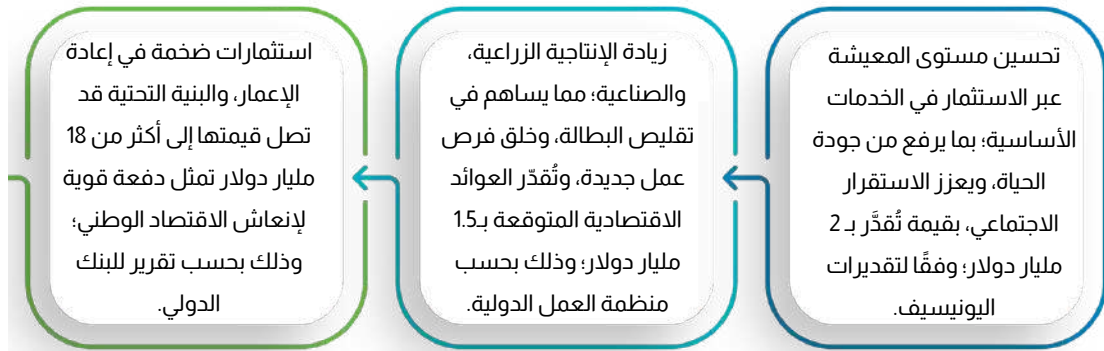
- استمرار العقوبات الاقتصادية يمثل أبرز العوائق أمام إطلاق عملية إعادة الإعمار، وتحقيق التعافي الاقتصادي، ومع غياب التمويل الكافي تظل عملية الإنعاش مرهونة بتسويات سياسية دولية، وإقليمية.
- ارتفاع نسب الفقر: تشير تقارير البنك الدولي إلى أن أكثر من 40% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر في عام 2025م في ظل تدهور مستويات الدخل، والخدمات.



- انهيار الخدمات الصحية، والتعليمية: دُمّرت البنية التحتية في أغلب المحافظات؛ مما أدى إلى نقص حاد في المستشفيات، والمدارس، ويشكّل تحديًا رئيسيًا في إعادة بناء رأس المال البشري.
- التدهور البيئي: الحرب ألحقت أضرارًا واسعة بالبيئة شملت تلوث التربة، والمياه إلى جانب نقص الموارد المائية، وتراجع الأراضي الزراعية، وهو ما يهدد الأمن الغذائي مستقبلاً.

رابعًا - فرص التحول، والنهوض:

على الرغم من جسامه التحديات؛ فإن تجاوزها يفتح المجال أمام فرص كبيرة لتحقيق التحول الإيجابي، منها:



يتطلب استقرار سوريا الجديد رؤية سياسية شاملة وتعاونًا إقليميًا، وعربيًا صادقًا إلى جانب مقارنة وطنية تتسم بالحكمة، والمرونة تتعامل مع الواقع كما هو دون إغفال المبادئ الثورية، كما أن معالجة هذه التحديات سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا هو السبيل لضمان مستقبل مزدهر لسوريا، واستعادة دورها الفاعل في الإقليم في إطار عربي متماسك.

النفوذ الإيراني في سوريا: تحديات، وإستراتيجيات المواجهة:

يُعد النفوذ الإيراني في سوريا من أبرز التحديات التي تواجه القيادة السورية الجديدة في مرحلة ما بعد الثورة؛ نظرًا لتأثيره العميق في بنية الدولة، والمجتمع، وتعقيده لمسارات الحل السياسي، والاستقرار الأمني؛ فقد أدت إيران- طوال سنوات الأزمة- دورًا نشطًا، ومتصاعدًا في الملف السوري؛ وذلك من خلال تدخلات مباشرة، وغير مباشرة اتخذت طابعًا سياسيًا، وأمنيًا، وطائفيًا؛ مما ساهم في تأجيج الصراعات الداخلية، وتفتيت النسيج الوطني السوري.

أولاً- الخلفية العامة للدور الإيراني:



اتبعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة توسعية في الإقليم تقوم على توظيف أدوات متعددة، أبرزها: الأذرع العسكرية المحلية، والعلاقات الطائفية، والدبلوماسية الخلفية، وهو ما تجلّى بشكل واضح في كل من سوريا، ولبنان، وهذه السياسات عززت من وجود طهران في مفاصل عدة داخل الدولة السورية، بما في ذلك قطاعات أمنية، وعسكرية، واقتصادية.

وقد تجسّد هذا التوجه مؤخراً من خلال تعيين الدبلوماسي الإيراني محمد رضا رؤوف شيباني كممثل خاص لإيران في شؤون سوريا بعد أقل من شهر على سقوط نظام الأسد، وشيباني هو شخصية معروفة بإدارته لملفات حساسة في المنطقة؛ لا سيما في لبنان، وسوريا، وكان له دور فاعل في تنسيق الدعم اللوجستي، والسياسي خلال حرب 2006م، كما شغل منصب السفير الإيراني في دمشق خلال السنوات الأكثر احتداماً من الصراع السوري.

ثانياً - مراحل التحرك الإيراني:

تشير تقارير سياسية، وإعلامية إلى أن إيران شرعت في تطبيق خطة متعددة المراحل للتعامل مع الوضع السوري الجديد، وتتضمن ما يأتي:

1. **لمراقبة، والمفاوضات:** متابعة تطورات المشهد الداخلي عن كثب، ومحاولة التأثير على مسارات التغيير السياسي.
2. **الاتصالات غير المباشرة:** تفعيل قنوات خلفية مع شخصيات محلية، أو جماعات مقربة من إيران؛ وذلك لضمان استمرار النفوذ.
3. **اللقاءات الدبلوماسية المباشرة:** سعي متواصل للتطبيع مع الحكومة السورية الجديدة عبر لقاءات، ومبادرات سياسية، ظاهرها: التعاون، وباطنها: الحفاظ على المكاسب الإستراتيجية.



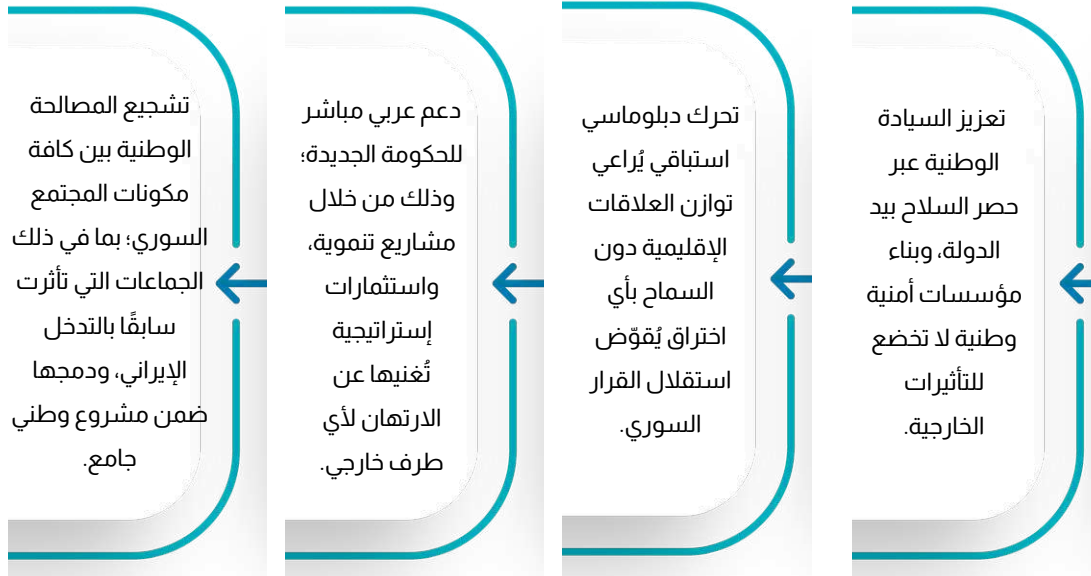
ثالثاً - التساؤلات المحورية المطروحة:

في ضوء هذا الواقع تبرز تساؤلات جوهرية تتطلب إجابات إستراتيجية من القيادة السورية، وهي كالآتي:

- ما الخطط الواقعية التي ينبغي على الحكومة السورية الجديدة تبنيها للحد من النفوذ الإيراني؟
- كيف يمكن منع تكرار السيناريو اللبناني؛ إذ تحولت جماعات مرتبطة بطهران إلى قوى موازية للدولة الرسمية؟
- ما الدور المطلوب من الدول العربية؛ ولا سيما السعودية في دعم جهود تحجيم النفوذ الإيراني، وضمان وحدة القرار الوطني السوري؟

رابعاً - سبل المواجهة المطلوبة:

إن تقليص النفوذ الإيراني لا يتحقق عبر الشعارات؛ بل يحتاج إلى إستراتيجية متكاملة قائمة على عدة مستويات:



ويُعد التعامل مع النفوذ الإيراني في سوريا قضية سيادية بالدرجة الأولى لا تقل أهمية عن التحديات المرتبطة بإسرائيل، أو القوى الغربية، وتقتضي المرحلة الراهنة وعيًا سياسيًا ناضجًا يُدرك خطورة تحويل سوريا إلى ساحة صراع إقليمي بالوكالة، ويُعطي من المصلحة الوطنية؛ وذلك من خلال بناء دولة مستقلة القرار، متماسكة النسيج، متحررة من أي نفوذ خارجي يسعى لاستغلال هشاشتها خلال المرحلة الانتقالية.

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه سوريا: استثمار لحالة الضعف لفرض واقع تقسيمي دائم:

تُظهر المؤشرات الإقليمية، والدولية أن إسرائيل تسعى إلى استثمار حالة الضعف التي تمر بها سوريا في مرحلة ما بعد الثورة ليس فقط لتحقيق مكاسب أمنية آنية؛ بل لفرض واقع إستراتيجي طويل الأمد يكرّس التقسيم، وغياب الدولة المركزية، ويمكن فهم هذا التوجّه في ضوء قراءة تاريخية لما جرى عقب استقلال سوريا عن الدولة العثمانية، وتحديدًا خلال فترة "المملكة السورية العربية" (1918-1920م) التي سرعان ما سقطت إثر معركة (ميسلون) ما فتح الباب لتقسيم سوريا إلى خمس دويلات تحت الانتداب الفرنسي، ويمكن حصر هذا الخطر الإسرائيلي في النقاط الآتية:

أولاً - إستراتيجية تقوم على خلق هشاشة مستدامة:

لا تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على خشية من تفوق عسكري سوري مباشر، خاصة مع إدراكها لمحدودية قدرات الجيش السوري في الوقت الراهن؛ بل على تعميق حالة الهشاشة والفراغ المؤسسي؛ وذلك من خلال استهداف البنية العسكرية، والأمنية السورية، بشكل يُبقي الدولة في حالة عدم توازن مزمنة، وهذا الضعف لا يغيّر من الوضع القانوني للجولان المحتل، لكنه يتيح لإسرائيل اللعب على معادلة الأمر الواقع، ويُراهن على أن تطورات الداخل السوري ستقود تدريجيًا إلى مشهد فوضوي يُجهض أية محاولة لاستعادة الجولان.

ثانيًا - التصعيد المدروس لإعادة إنتاج التفكك:



ضمن هذا السياق يُتوقع أن تسعى إسرائيل إلى استفزاز القيادة السورية الجديدة باتجاه ردّ عسكري غير محسوب في توقيت تكون فيه مؤسسات الدولة لا تزال في طور التشكل، ويُرجّح أن يتم استغلال هذا الرد إعلاميًا، وسياسيًا لإعادة إنتاج خطاب "الزعامة المحلية"، وتغذية الصراعات الداخلية؛ مما يمهّد لتقسيم فعلي على الأرض حتى وإن لم يُعلن رسميًا

وعلى الرغم من إدراك إسرائيل أن هذا التقسيم سيُنتج كيانات هشة قد تُشكّل خطرًا أمميًا عليها إلا أن المكسب الإستراتيجي الأكبر بالنسبة لها يكمن في خلق واقع دائم من التشرذم تصبح فيه المطالبة بالجولان فاقدة للشرعية القانونية، والسياسية؛ نظرًا لغياب دولة سورية قوية، وموحدة تملك الحق، والإمكانات لاستعادته.

ثالثاً - مخاطر التطبيع المنفرد في هذه المرحلة:

وفي ظل هذه الحسابات المعقدة؛ فإن أية خطوة سورية منفردة نحو التطبيع مع إسرائيل قد تُفضي إلى نتائج سلبية على المستويين: الداخلي، والإقليمي؛ وذلك لأسباب عدّة تأتي على النحو الآتي:

- فقدان الحكومة الجديدة لشرعيتها الشعبية؛ نظراً لأن القضية الفلسطينية ما تزال تشكّل رمزاً مركزياً في الوجدان السوري العام.
- عزل سوريا عن بيئتها الجغرافية التاريخية، خاصة لبنان، والعراق، وهما بلدان ترتبطان مع سوريا بعلاقات تاريخية، وسياسية عميقة.
- تغذية الانقسامات الداخلية في وقت يسعى فيه السوريون إلى مسار مصالحة وطنية شاملة.

رابعاً - العقلانية مقابل الاستفزاز:



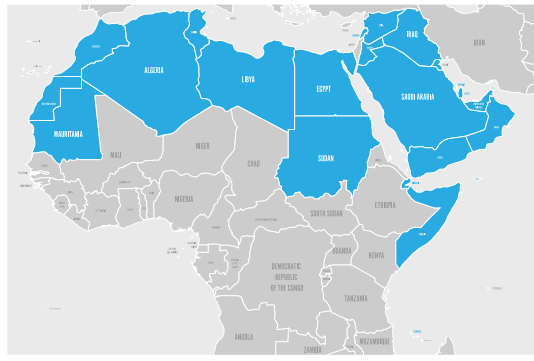
لا يُخفى أن إسرائيل تسعى إلى جرّ دول الجوار إلى حروب عبثية تَفَنِّحُ لها غطاءً أخلاقياً، ومبررات سياسية لتوسيع نفوذها، وهي إستراتيجية مكشوفة تدركها كل من: مصر، والأردن، وسوريا، كما أن بعض الأقليات، أو الأطراف الإقليمية قد تُستخدم كأدوات دفع نحو هذا الصدام، الأمر الذي يتطلب تحكيم العقل لا العاطفة، وتغليب الحسابات الوطنية على الاستجابات الانفعالية.

خامساً - سيناريو "المساكنة القسرية"، وتحقيق التوازن:

نظراً لاختلال ميزان القوى العسكري بين سوريا وإسرائيل يُرجّح أن يسود- في المرحلة المقبلة- نوع من "المساكنة القسرية" بين الطرفين؛ أي: التعايش في ظل التوتر دون بلوغ مرحلة الحرب الشاملة، لكن أيضاً دون تقديم تنازلات مجانية؛ ومن هنا يجب أن يكون التحرك السوري القادم ضمن رؤية عربية شاملة، ومنسقة تضمن الآتي:

- تثبيت السيادة الوطنية السورية.
- الحفاظ على وحدة الأراضي.
- منع أية محاولة للاستفزاز بسوريا في ملف التطبيع، أو غيره من الملفات السيادية.

الموقف العربي لمواجهة التدخلات الخارجية، والتحديات الإقليمية:



تمر المنطقة العربية اليوم بمرحلة دقيقة تتسم بتعقيد الأوضاع الإقليمية، وتشابك التحديات، الأمر الذي يُحتم بلورة موقف عربي موحد يتسم بالوضوح، والحزم في مواجهة التدخلات الخارجية، ويُعزز من قدرة الدول العربية على حماية أمنها القومي، وصون وحدتها الداخلية

وهذا الأمر يرجع لما يأتي:

أولاً - تزايد التدخلات الخارجية، وتراجع التفاعل العربي:

لقد أفرزت السنوات الأخيرة تصاعداً غير مسبوق في التدخلات الإقليمية، والدولية، خاصة من قبل إسرائيل، وإيران، وتركيا، في الشؤون الداخلية لدول عربية عدة؛ بما يهدد سيادتها، ويُعرض أمنها القومي للخطر المباشر، وفي خضم هذا التصعيد برزت فجوة ملحوظة في المواقف العربية؛ حيث لوحظ قصور، وتراجع في التفاعل الإيجابي من قبل بعض العواصم؛ باستثناء مواقف واضحة نسبياً اتخذتها كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، والذين سعوا إلى تبني رؤية أكثر واقعية تجاه التحديات عبر مبادرات دبلوماسية، وتحركات تنسيقية.

ثانياً - التناقضات الإقليمية:

جزء من هذا التراجع في الأداء العربي يُعزى إلى مواقف بعض الدول المُطبّعة مع الكيان الصهيوني التي لم تُظهر ردة فعل حازمة تجاه المتغيرات الجيوسياسية، خاصة بعد التطورات الدراماتيكية في ملف غزة، وسقوط النظام السوري، وتصاعد حدة الاستقطاب الإقليمي؛ بل إن بعضها تبني خطاباً يفتقر للوضوح في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، أو اختار الصمت في قضايا جوهرية تمسّ الأمن العربي ككل.

ثالثاً - تساؤلات حول جدوى المؤسسات العربية المشتركة:

أثارت هذه التطورات تساؤلات جدية حول فعالية جامعة الدول العربية، ومدى قدرتها على أداء دور جامع في ظل غياب توافق سياسي واضح بين أعضائها؛ فلم تُسجّل في عدد من المحطات الحرجة مواقف سياسية، أو دبلوماسية قوية؛ سواء من خلال الإدانة العلنية، أو عبر أدوات، مثل: استدعاء السفراء، أو اتخاذ إجراءات عقابية رمزية تُعبّر عن رفض عربي موحد للانتهاكات التي تطال شعوب المنطقة، خاصة من قبل إسرائيل.



رابعًا - تداعيات التراخي العربي:

هذا التراخي لا ينعكس فقط على صورة التضامن العربي؛ بل يُضعف أدوات الردع السياسية، والدبلوماسية، ويُرسّخ حالة من الفراغ القيادي في المنطقة تُستغل من قبل قوى إقليمية طامحة لتوسيع نفوذها على حساب المصلحة العربية الجماعية، كما أنه يُشجع على المزيد من الانقسامات، ويُفقد الدول العربية القدرة على صياغة إستراتيجيات جماعية تُوازن الضغوط الخارجية.

خامسًا - أهمية بناء توافق عربي صلب:

في ظل هذا الواقع تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة إحياء التوافق العربي، وتطوير آليات تنسيق حقيقية بين الدول العربية بعيدًا عن الحسابات الفئوية، أو الضغوط الدولية، ولا يمكن تحقيق ذلك دون إرادة سياسية مشتركة تُدرك أن ما يجمع الدول العربية من تحديات، ومصالح إستراتيجية يفوق ما يفرقها، وأن استعادة الدور العربي على الساحة الإقليمية يتطلب تحركًا جماعيًا متماسكًا يُعيد الاعتبار للهوية العربية، ومكانتها كفاعل رئيسي في معادلات القوة الإقليمية والدولية.

الحضور السعودي في المشهد السوري: بُعد إستراتيجي يتجاوز حدود الجغرافيا:



يُعتبر الحضور المتزايد للمملكة العربية السعودية في الشأن السوري جزءًا من رؤية إقليمية أوسع تتجاوز حدود الجغرافيا السورية، وتتمحور حول استقرار المشرق العربي، وبالأخص لبنان؛ فالمملكة قد أدت دورًا محوريًا في صياغة اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وأسس لمرحلة من التوازن السياسي، والاستقرار في لبنان، وفي ضوء هذا التاريخ الدبلوماسي تُعد استعادة استقرار سوريا أولوية سعودية إستراتيجية؛ نظرًا للأثر ذلك المباشر على الأمن في لبنان، والمنطقة ككل

ويمكن توضيح هذا الأمر من خلال النقاط الآتية:

أولًا - استقرار سوريا، وتداعياته على الأمن الإقليمي:

إن الواقع السوري المتأزم؛ بما يحمله من تنوع طائفي، وعرقي، وتعدد مراكز القوى السياسية، والأمنية يُعد بيئة شديدة الحساسية، وأي خلل داخلي قد يؤدي إلى تصدير الأزمات إلى دول الجوار، خاصة إلى لبنان الذي يرتبط مصيره ارتباطًا وثيقًا بسوريا؛ ولذلك تحرص المملكة على أن تنجح الحكومة السورية الجديدة في تحقيق التماسك الداخلي، وأن تبني بيئة وطنية جامعة تعزز من فرص الاستقرار.



ثانيًا - التحديات الإقليمية:

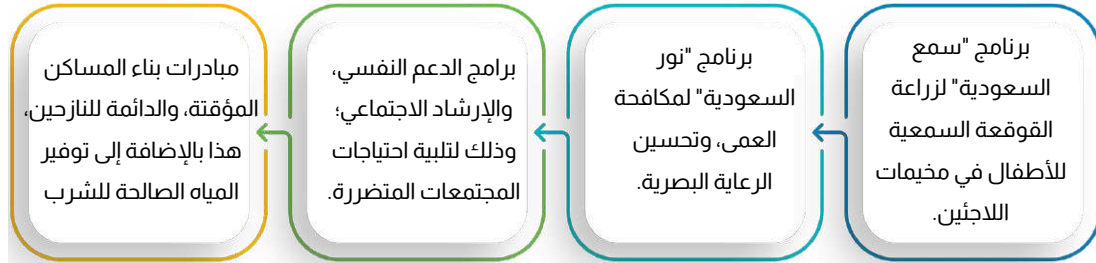
وعلى الرغم من ذلك؛ فإن هذه المهمة ليست بالسهلة؛ فهناك أطراف إقليمية، ودولية، أبرزها: إسرائيل، وإيران، وتسعى إلى تعميق الانقسامات في سوريا من خلال دعم مشاريع تقسيمية، وطائفية، وإسرائيل تسعى إلى إضعاف سوريا، وتدمير قدراتها العسكرية، بينما تعمل إيران على تعزيز وجودها في المناطق ذات الطابع الطائفي؛ مما يهدد جهود استقرار سوريا، كما أن المواقف التركية الأخيرة تظهر رغبة متزايدة في توسيع نفوذها في الشمال السوري، وهو ما يضيف مزيدًا من التعقيد إلى المشهد الإقليمي.

ثالثًا - الدور السعودي في مواجهة التحديات:

في ظل هذه التحديات أصبح الدور السعودي محوريًا؛ وذلك لضمان توازن إقليمي مستدام، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، والمملكة تسعى إلى حماية سوريا من الطامعين الذين يسعون إلى استغلال الوضع الهش؛ بدءًا من بقايا النظام البعثي الذين يسعون إلى زعزعة الأمن، ووصولًا إلى الأطراف الإقليمية التي تسعى إلى تقسيم البلاد، وهذا يضع المملكة أمام تحدي الحفاظ على الاستقرار السياسي، والأمني في سوريا دون السماح بتحقيق أهداف القوى الطامعة في إعادة إنتاج مشاريع تقسيمية.

رابعًا - المشاريع الإنسانية السعودية في سوريا:

من جهة أخرى لا يمكن تجاهل الجهود الإنسانية الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ فمن خلال هذا المركز تم تنفيذ عدة مبادرات إغاثية نوعية في سوريا، أبرزها ما يأتي:



وهذه الجهود تُظهر حرص المملكة على تحسين الظروف المعيشية للمتضررين من الحرب، وتعكس رغبتها في تعزيز استقرار المنطقة عبر أبعاد إنسانية، ودبلوماسية.

خامسًا - استثمار المملكة في التعليم، والثقافة:

جانب آخر من الاهتمام السعودي في سوريا يتمثل في التعاون التعليمي، والثقافي، والمملكة تدرك أهمية بناء جيل جديد من الشباب السوري القادر على المساهمة في إعادة بناء الوطن؛ وذلك من خلال عدة مبادرات إستراتيجية جاءت على النحو الآتي:



- استقبال الطلاب السوريين في الجامعات السعودية، وهو استثمار طويل الأمد في التعليم العالي.
- تفعيل برامج التعليم عن بُعد، ودعمها مادياً لتوسيع نطاقها.
- برامج توأمة مع الجامعات السورية؛ وذلك لتعزيز التعاون الأكاديمي، وتبادل الخبرات، وإضافة إلى ذلك يسهم بث القنوات الإذاعية السعودية في تعزيز التواصل الثقافي مع الشعب السوري؛ مما يعزز من روابط التعاون على المستوى الاجتماعي، والثقافي.

سادساً - التوازن السعودي بين المصالح الإقليمية والدولية:

المتأمل في موقف المملكة العربية السعودية من سوريا سيلحظ أن المملكة تعاملت بشكل إيجابي مع الأحداث السورية على مختلف مراحلها؛ وذلك بهدف حماية الشعب السوري من التغول الصفوي، ومن محاولات النظام السابق استعادة سلطته عبر الأساليب القمعية؛ فاليوم بعد اجتثاث حكم النظام تواصل المملكة دعمها لاستقرار سوريا من خلال فتح أبواب التعاون مع الحكومة السورية الجديدة في إطار تحرك دبلوماسي يحمي البلاد من الأطماع الإقليمية، والتدخلات الخارجية.

سابعاً - التحديات المستقبلية:

لكن على الرغم من هذه الجهود تبقى التهديدات الإقليمية قائمة؛ ولا سيما التدخلات الغربية التي قد تسعى إلى تفتيت سوريا، وتحويلها إلى دولة فاشلة تُحكم؛ وفق المحاصصات الطائفية، والعرقية، كما أن المصالح التركية في سوريا قد تزيد من تعقيد الوضع؛ حيث تطمح تركيا إلى توسيع نفوذها في الشمال السوري؛ مما يطرح تساؤلات حول آفاق العلاقات السورية التركية في المستقبل.

خلاصة:

بناءً على ما سبق؛ فإن المملكة العربية السعودية تؤدي دوراً محورياً في سوريا على الصعيدين: الدبلوماسي، والإنساني، وهي تسعى إلى تعزيز استقرار سوريا من خلال جهود متعددة الأبعاد تشمل الدعم الإنساني، والتعليم، والسياسة إلا أن التحديات الإقليمية، والدولية تبقى حاضرة، وتستدعي استمرار التنسيق، والتعاون بين الدول المعنية بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية.



التوصيات:

- 1- العمل على كل ما من شأنه تقوية الجبهة الداخلية مع مراعاة التنوع الإثني، والعرقي، والطائفي؛ ليكونَ عنصرًا من عناصر قوة المجتمع السوري.
- 2- تشكيل "لجنة صفح، وعفو" لطي صفحة الماضي، ومنع الثأر، والتوترات السياسية المحتملة؛ ذلك مع ضمان محاكمة عادلة، وشفافة لكل من تلطخت أيديهم بالدماء.
- 3- إقامة شراكات سورية - سعودية للنهوض ببعض قطاعات الاقتصاد السوري، مثل: الزراعة، وتربية الأغنام، وإنتاج الأعلاف، وتصديرها إلى المملكة.
- 4- تحي الحكومة السورية بشكل كامل عن الخلافات، والصراعات الإقليمية، والدولية، والتركيز فقط على التنمية المحلية خلال السنوات الخمس القادمة.
- 5- تعزيز المنظومة الاستخباراتية في وزارة الداخلية السورية للقيام بعمل وقائي يجهد أية محاولات للإخلال بالأمن، والاستقرار.
- 6- دعم الحوار الوطني الشامل الذي يضمن تمثيل كافة المكونات السورية؛ بهدف صياغة نظام سياسي يوازن بين وحدة الدولة ومتطلبات اللامركزية الإدارية.
- 7- ضمان الاعتراف الدستوري بحقوق الأقليات، وحمايتهم، وتأسيس إطار قانوني يرسخ المساواة، والمواطنة مع وجود آليات فعالة للرقابة، والتظلم.
- 8- توفير دعم دولي تقني، ومالي للحكومة الانتقالية، وربطه بخطط إصلاح مؤسسي فعّالة، وتهيئة بيئة آمنة، ومحايدة تضمن عمل المؤسسات.
- 9- إطلاق برنامج وطني لنزع السلاح، وإعادة دمج المقاتلين ضمن مؤسسات أمنية وطنية خاضعة لسلطة مدنية تحت إشراف دولي، ومحلي مشترك.
- 10- حث المجتمع الدولي على تنسيق الجهود لدعم الحل السياسي؛ وفق القرار 2254 مع رفع تدريجي للعقوبات مقابل تحقيق تقدم سياسي حقيقي، وشفاف.
- 11- تشكيل هيئة مستقلة للعدالة الانتقالية تُعنى بالمحاسبة، وكشف الحقائق، وتقديم التعويضات، وضمانات عدم تكرار الانتهاكات في إطار مصالحة وطنية شاملة.
- 12- إنشاء وزارة مختصة بإعادة من شَردهم نظام الأسد البائد إلى وطنهم، وتوفير كل ما يلزم لدمجهم في المجتمع من جديد.



المصادر والمراجع

- 1- الحمش، منير. (2025م). سوريا بين مخططات التقسيم والسياسات التوسعية الإسرائيلية. المستقبل العربي، مج 47، ع 551. 7-10.
- 2- الرشدي، حسن. (2025م). مستقبل التغيير في سوريا. البيان، ع 456، 36-42.
- 3- الأتاسي، كريم، وشكر، علي. (2024م). سوريا، قوة الفكر: المشروع الوطني، والهندسات الدستورية للأنظمة السياسية. المستقبل العربي، مج 47، ع 148544، 1-151.
- 4- جمال، أحمد. (2024م). هل تكرر مصر تجربة استثمار السوريين مع السودانيين. <https://www.alarab.co.uk>
- 5- حسن، ابتهاج محمد، عبد الله، عبد الرحمن عبدالعال خليفة، وصالح، ياسمين أحمد إسماعيل. (2024م). المدخل الصراعي لدور إسرائيل الإقليمي: الاستخدام العسكري للقوة في حالات غزة، لبنان، سوريا. مجلة السياسة والاقتصاد، مج 24، ع 23، 268-292.
- 6- رميح، طلعت. (2025م). سوريا بين تحديات النصر الداخلي ومخاطر التدخلات الإقليمية، والدولية. البيان، ع 455، 34-38.
- 7- الضويحي، عبد اللطيف. (2025م). سورية.. الاقتصاد أولاً. <https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2191248>
- 8- هيئة التحرير. (2025م). تداعيات التغير في سوريا على البيئة الجيوسياسية. مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 28، ع 110، 7-14.
- 9- هيئة التحرير. (2025م). هل يستطيع "الشرع" توحيد سوريا؟. البيان، ع 455، 64-65.
- 10- زكريا، مرفت. (2024م). دوافع متعددة: لماذا تضغط إيران باتجاه تعزيز العلاقات الاقتصادية مع سوريا؟. آفاق سياسية، ع 147، 5-6.

المشاركون*

- الورقة الرئيسية: أ.د. صدقة فاضل
- التعقيب الأول: م. أسامة الكردي
- التعقيب الثاني: أ. سليمان العقيلي
- إدارة الحوار: د. بسمة التويجري
- المشاركون بالحوار والمناقشة *
- أ. إبراهيم ناظر
- د. أحمد الرماح
- د. تركي القبلان
- أ. جمال ملائكة
- معالي د. حسام زمان
- د. محمد البريثن
- د. حميد الشايجي
- د. خالد باطرفي
- د. خالد الرديعان
- د. زياد الحقييل
- د. زياد الدريس
- د. سعيد بن مزهر
- معالي الفريق د. عبد الإله الصالح
- د. عبد الرحمن العريني
- د. عبد العزيز الحرقان
- د. عبد الله المهنا
- د. فهد الغفيلي
- أ. د. فيصل المبارك
- أ. محمد الأسمرى
- د. مساعد المحيا
- د. مطير الرويحي
- أ. د. نوال الشنيان

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqAsbar



@Multaq_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com